



منظمة الأغذية
والزراعة
للأمم المتحدة

联合国
粮食及
农业组织

Food
and
Agriculture
Organization
of
the
United
Nations

Organisation
des
Nations
Unies
pour
l'alimentation
et
l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная
организация
Объединенных
Наций

Organización
de las
Naciones
Unidas
para la
Agricultura
y la
Alimentación

المؤتمر العام

روما، 18-23 نوفمبر/تشرين الثاني 2009

الإطار الاستراتيجي للفترة 2010-2019

بيان المحتويات

1	تقديم
3	أولا - التحديات التي تواجه الأغذية والزراعة والتنمية الريفية
20	ثانيا - رؤية المنظمة والأهداف العالمية التي يتطلع إليها الأعضاء
22	ثالثا - النظام المستند إلى النتائج في المنظمة
25	رابعا - الأهداف الاستراتيجية والوظيفية
39	خامسا - الوظائف الرئيسية
42	الملحق 1
43	الملحق 2

طُبِعَ عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: www.fao.org.

تقديم

ثم تعرض الوثيقة الأهداف الاستراتيجية والوظيفية التي من المقرر أن تمثل كتل البناء المفهومية الرئيسية لمجموع أنشطة المنظمة - وهذه يلقي الضوء عليها بإيجاز القسم الرابع، مع تحديد بمزيد من الإفاضة في الخطة المتوسطة الأجل. ولزيادة الإلمام بالتأثير المتوقع، يتضمن هذا القسم من الوثيقة بيان النتائج التنظيمية المنتظر تحقيقها أثناء الفترة الأولى التي تمتد من 2010 إلى 2013.

وقد صيغت هذه الأهداف الرفيعة المستوى بعناية خلال العديد من دورات المشاورات الحكومية الدولية، والمناقشات الداخلية المكثفة داخل الأمانة خلال سنة 2009. ولا بد أنها ستنتقل الاهتمام الذي أعطي لضمان المزج المناسب بين الأهداف التي تقوم بطبيعتها على نهج قطاعي في المقام الأول وتلك التي تقوم بطبيعتها على نهج متعدد التخصصات بدرجة أكبر. وهي تعكس بالضرورة قدرًا من التوافق بين التطلعات المختلفة الكثيرة السائدة بين الأعضاء، وخصوصاً في مثل هذه المرحلة المعقدة والحاسمة في تطور قطاع الأغذية والزراعة، سواء على المستوى العالمي أو على مستوى الأقاليم والبلدان على حدة، عندما يتجاوز عدد الجياع في العالم مليار نسمة.

وأخيراً، يصف القسم الخامس بإيجاز الوظائف الرئيسية الثمانية التي حددتها خطة العمل الفورية، بينما يأتي توضيح الخيارات والتوجهات الاستراتيجية الرئيسية التي ينطوي عليها تنفيذ هذه الوظائف في الخطة المتوسطة الأجل.

والإطار الاستراتيجي هو في المقام الأول وثيقة معروضة على الأجهزة الرئاسية للموافقة عليها. وسوف تصبح مصدراً قيماً للمعلومات الأساسية ومرجعاً يلبي احتياجات جمهور أوسع يشمل شركاء المنظمة والجهات المعنية في أنحاء العالم. والأهم من كل ذلك، يتضمن الإطار الاستراتيجي مبادئ عامة وتوجيهات محددة بشأن مضمون برامج عمل المنظمة في المستقبل.

اعتمد المؤتمر العام، في نوفمبر/ تشرين الثاني 1999، أول إطار استراتيجي طويل الأجل في تاريخ المنظمة، يغطي الفترة 2000-2015، بعد عملية من المشاورات الداخلية والخارجية الواسعة النطاق. ومع ذلك، فقد ذكر تقرير التقييم الخارجي المستقل للمنظمة، الذي صدر في سنة 2007، بشكل قاطع أن الإطار الاستراتيجي: "لم يتم بالدور المقصود منه". وبالتالي دعا التقييم الخارجي المستقل إلى بذل جهد جديد لصياغة إطار استراتيجي للمنظمة، يقف بشكل فعال على رأس مجموعة جديدة من وثائق التخطيط، أي يكون مكملاً للخطة المتوسطة الأجل وبرنامج العمل والميزانية الذي يوضع كل سنتين، بحيث تركز جميعها على مبادئ الإدارة القائمة على النتائج.

وقد كان لهذه الدعوة صداها في خطة العمل الفورية لتجديد المنظمة، وهي الخطة التي أيدتها الدورة الخامسة والثلاثون (الخاصة) للمؤتمر العام في نوفمبر/تشرين الثاني 2008. ويعد العمل المتصل بالإطار الاستراتيجي الجديد من السمات الرئيسية لخطة العمل الفورية، وقد شارك فيه الأعضاء كما شاركت الأمانة أثناء سنة 2009، استناداً إلى الإشارات المشجعة التي تضمنها الاتفاق الحكومي الدولي بشأن بعض ملامحة الرئيسية أثناء المؤتمر العام التالي.

كذلك توقع التقييم الخارجي المستقل أن يكون الإطار الاستراتيجي: "معبراً عن الطموحات، ولكنه... مستند إلى المذهب العملي ومركز على الواقع". وكالمعتاد، يجب أن تبدأ أي وثيقة استشرافية من هذا النوع بتقييم دقيق للاتجاهات والتحديات (بما في ذلك المخاطر والفرص) التي تواجه الأعضاء في المجالات التي تندرج ضمن ولاية المنظمة. وهذا هو الغرض من القسم الأول، الذي يتضمن أيضاً خلفية مناسبة لرؤية المنظمة التي سبق اعتمادها، والأهداف العالمية الثلاثة التي يتوخاها الأعضاء - وهي مبينة في القسم الثاني. ولتأكيد طابعه الشامل والمستديم، يتضمن الإطار الاستراتيجي الطويل الأجل أيضاً النظام القائم على النتائج الذي التزم به الأعضاء والإدارة من خلال خطة العمل الفورية، الوارد تلخيصها في القسم الثالث.

جاك ضيوف

المدير العام

أولاً - التحديات التي تواجه الأغذية والزراعة والتنمية الريفية

الاتجاهات، والمخاطر والفرص

1 - ثمة اتجاهات أساسية من المؤكد أن تؤثر على الأغذية والزراعة على المستويات العالمية، والقطرية والمحلية خلال العقد المقبل. وسوف يصبح تأثيرها محسوساً بالتدريج في البلدان النامية، لاسيما أن قدرتها على مواجهة هذه التحديات محدودة أكثر من غيرها. وسوف يؤدي تطور الأزمة المالية والاقتصادية العالمية إلى تفاقم التأثير في المدى القريب.

2 - وتتمثل التحديات الرئيسية التي تواجه الأغذية والزراعة والتنمية الريفية في ذلك العدد الكبير والمتزايد ممن يعانون من نقص التغذية في العالم، واحتمال زيادة التفاوت والمشكلات في ما يتصل بحصول الفئات الحساسة من السكان على الغذاء، وتزايد ندرة الموارد الطبيعية من جراء تغير المناخ. وتشمل جوانب القلق الأخرى ذات الأهمية ما يلي:

- (أ) زيادة النمو السكاني في العالم ككل وإن كانت هذه الزيادة بخطى أبطأ، واستمرار النمو السكاني المرتفع في البلدان النامية، وخصوصاً في أقل البلدان نمواً؛
- (ب) الزيادة السريعة في أعداد المسنين في البلدان المتقدمة وكذلك في البلدان النامية المتقدمة نسبياً، والاتساع المتزايد للمناطق الحضرية في جميع البلدان النامية. ومع ذلك، فإن كثرة الشباب، لاسيما بين الفقراء، مازالت من الصفات المميزة للمناطق الريفية في أفريقيا جنوب الصحراء وفي جنوب آسيا؛
- (ج) التحولات التي طرأت على أنماط إنتاج واستهلاك الأغذية، بما في ذلك زيادة "الأعباء المزدوجة" لسوء التغذية، أي التعايش بين نقص التغذية وكثرة التغذية؛
- (د) الطلب المتزايد على الأغذية نظراً للزيادة في الأعمار المرتقبة وتحسن مستوى التغذية؛ في الوقت الذي تعاني فيه غلة محاصيل الحبوب الرئيسية، لاسيما القمح والأرز، من الركود، وتجمدت إمكانات النمو في المصايد الطبيعية عند حدود محدودة؛
- (هـ) استمرار التحديات المرتبطة بالتجارة الدولية مثل الحواجز التي تعوق النفاذ إلى الأسواق وأشكال الدعم المحلي التي تؤدي إلى تشويه التجارة وتؤثر على فرص ومعدلات التبادل التجاري بالنسبة للبلدان المتقدمة والنامية؛
- (و) زيادة الاهتمام والقلق إزاء سلامة الأغذية وقضايا الأمن الحيوي، بما في ذلك الآفات والأمراض العابرة للحدود؛
- (ز) ضرورة تنفيذ سياسات مناسبة في مجال الزراعة والأمن الغذائي على المستوى القطري تستهدف تحسين الإنتاجية بشكل مستدام؛
- (ح) الضغوط الكبيرة على الموارد الطبيعية مثل الأراضي، والمياه، والغابات، وموارد الأحياء المائية والتنوع الحيوي التي قد تؤدي أيضاً إلى نزاعات محتملة؛

- (ط) تغيير المناخ بما يترتب على ذلك من زيادة في شدة وتيرة الآثار المناخية على إنتاج الأغذية والأمن الغذائي، وما يصاحب ذلك من زيادة في وتيرة وشدة الطوارئ والكوارث؛
- (ي) استمرار التفاوت بين الجنسين والتفاوت الاجتماعي في الحصول على الموارد الإنتاجية والخدمات، وخصوصاً بالنسبة للنساء والشبان والسكان الأصليين في المناطق الريفية، مما يزيد من مخاطر تعرضهم لانعدام الأمن الغذائي والفقر؛
- (ك) مطالبة الزراعة بأن توفر ليس فقط الأغذية والأعلاف، بل وكذلك السلع الأساسية اللازمة لتوليد الطاقة وغير ذلك من الأغراض؛
- (ل) الترابط بين أسعار الطاقة وأسعار المنتجات الزراعية واحتمال تأثير الزيادات في أسعار النفط الخام في المستقبل على أسعار المنتجات الزراعية؛
- (م) أهمية الإدارة السليمة على كافة المستويات.

3 - وتوجد فرص عديدة تساعد على التصدي لهذه الاهتمامات وجوانب القلق:

- (أ) استمرار تطور الدور الرئيسي الذي تضطلع به الدولة في وضع السياسات والأطر التنظيمية التي تساعد على تحقيق التنمية المستدامة؛
- (ب) تزايد عدد البلدان التي تنتمي إلى مجموعة البلدان المتوسطة الدخل، وزيادة دور التجمعات الإقليمية وشبه الإقليمية؛
- (ج) قدرة رؤوس الأموال والعمال المتزايدة على التنقل عبر الحدود وفي داخل البلدان؛
- (د) آليات الجهاز الإداري العالمي اللازمة للتعامل مع القضايا التي تشترك فيها جميع البلدان، مثل انعدام الأمن الغذائي، وفقدان التنوع البيولوجي (وخصوصاً تدهور الموارد الوراثية للأغذية والزراعة)، وتغيير المناخ، وإزالة الغابات، وتناقص المخزونات السمكية، وتدهور خواص الأراضي والمياه، وظهور الأمراض؛
- (هـ) في ما يتصل بالتجارة الدولية، استمرار الجهود لتحقيق تحسينات ملموسة في مجالات النفاذ إلى الأسواق، والحد من الدعم الذي يؤدي إلى تشويه التجارة، والحد من دعم الصادرات أو إلغاؤه، لمصلحة البلدان المتقدمة والنامية، من خلال الانتهاء بنجاح من جولة مفاوضات الدوحة الخاصة بالتنمية في إطار منظمة التجارة العالمية؛
- (و) تصنيع قطاع الأغذية، مع التغييرات السريعة في تنظيم وهيكل الأغذية والأسواق والخدمات، بما في ذلك زيادة الاهتمام بقطاع التجزئة الحديث، والتنسيق في سلاسل القيمة، وممارسات المشتريات المتخصصة، وشهادات المنتجات والعنونة، والتوسع في إبرام العقود؛
- (ز) اتساع قاعدة الجهاز الإداري بما يعترف اعترافاً كاملاً بأدوار واهتمامات القطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الاقتصادية الإقليمية، وبنوك التنمية الإقليمية، وغيرها من الوكالات؛

- (ح) زيادة الوعي لدى الجمهور العام بالأبعاد البيئية والصحية والتنمية بنظم إنتاج الأغذية، وتجارتها واستهلاكها، وتشجيع الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص على التصرف بما يجعل سلاسل توريد الأغذية صديقة للبيئة، وداعمة لصحة الإنسان وفي صالح الفقراء؛
- (ط) الفرص التي تتيحها التطورات والمستجدات العلمية والتكنولوجية لمعالجة مشكلات التغذية، والصحة والبيئة، واقتراح ذلك بسرعة انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحصول عليها بتكلفة معقولة، ودعم التقاسم العالمي للمعلومات والمعارف، وزيادة قدرة أصحاب الحيازات الصغيرة على الوصول إلى الأسواق والحصول على المعارف والخبرات؛
- (ي) الزيادة المطردة في مدفوعات الخدمات البيئية في البلدان النامية (مثل الحد من الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها)؛
- (ك) ظهور قوة دافعة جديدة - بعد عقود من "الإهمال" - للعودة إلى الاستثمار في الزراعة؛
- (ل) ظهور بيئات مالية ومؤسسية جديدة، وخصوصاً بين الجهات ذات النزعات الإنسانية؛
- (م) تطور دور وأداء منظومة الأمم المتحدة في سياق الإصلاحات الواسعة النطاق، وتأثير إعلان باريس بشأن أهمية الموازنة والتوفيق، وإمكانية التنبؤ في مجال تقديم المعونة.

4 - وعلاوة على ذلك، توجد قوتان خارجيتان رئيسيتان سيكون لهما تأثير ملموس على مستقبل عمل المنظمة:

- (أ) زيادة التعرض لأشكال الصدمات المختلفة على المستوى العالمي: مثل التغيرات المفاجئة في أسعار الأغذية، والتحركات السكانية بحثاً عن حياة أفضل، وتغير الأنماط المناخية التي تؤثر على مناطق واسعة، وتركز إنتاج الأغذية في المناطق المعرضة للمخاطر؛
- (ب) الأزمات المعقدة والممتدة والمتكررة التي تؤثر على معيشة الفئات المعتمدة على الزراعة، وعلى الأمن الغذائي وعلى مرونة سكان الريف وقدرتهم على التكيف، الأمر الذي سيظل يؤثر على عشرات الملايين من الأفراد على المستوى العالمي - بالإضافة إلى السكان الذين يتأثرون بحدوث الكوارث الطبيعية المفاجئة والبطيئة.

5 - والتحديات التي تواجه الأغذية والزراعة يمكن استخلاصها من التوقعات التفصيلية عن السكان، واتساع نطاق المناطق الحضرية، ومتطلبات إنتاج الأغذية، ومصايد الأسماك والغابات، والتنمية الريفية، والتجارة، وتغير المناخ، وحدوث حالات الطوارئ، وتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، ومن سياق التعاون الإنمائي المتطور.

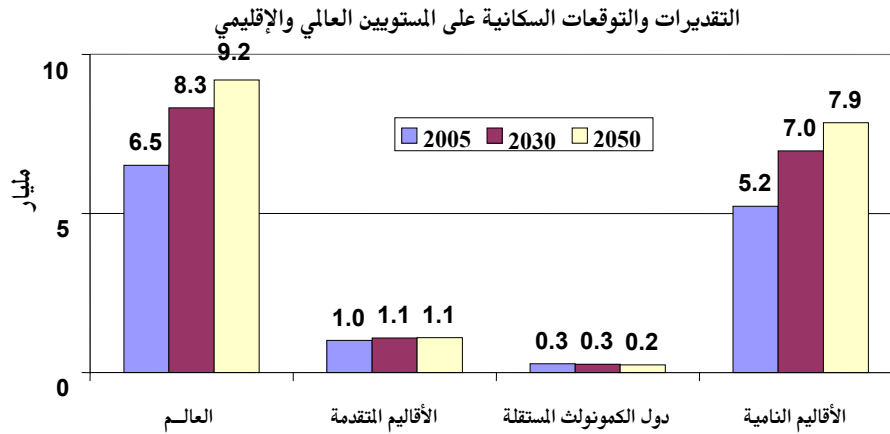
التوقعات السكانية

6 - من المتوقع، طبقاً للتوقعات الحالية (الأمم المتحدة، 2006)، أن يرتفع عدد سكان العالم من 6.5 مليار نسمة في 2005 إلى ما يقرب من 9.2 مليار نسمة في سنة 2050. وسوف تكون هذه الزيادة البالغة 2.7 مليار نسمة بأكملها من نصيب

البلدان النامية، ومن المتوقع أن يتضاءل نصيب البلدان المتقدمة والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال في هذه الزيادة (راجع الشكل البياني 1).

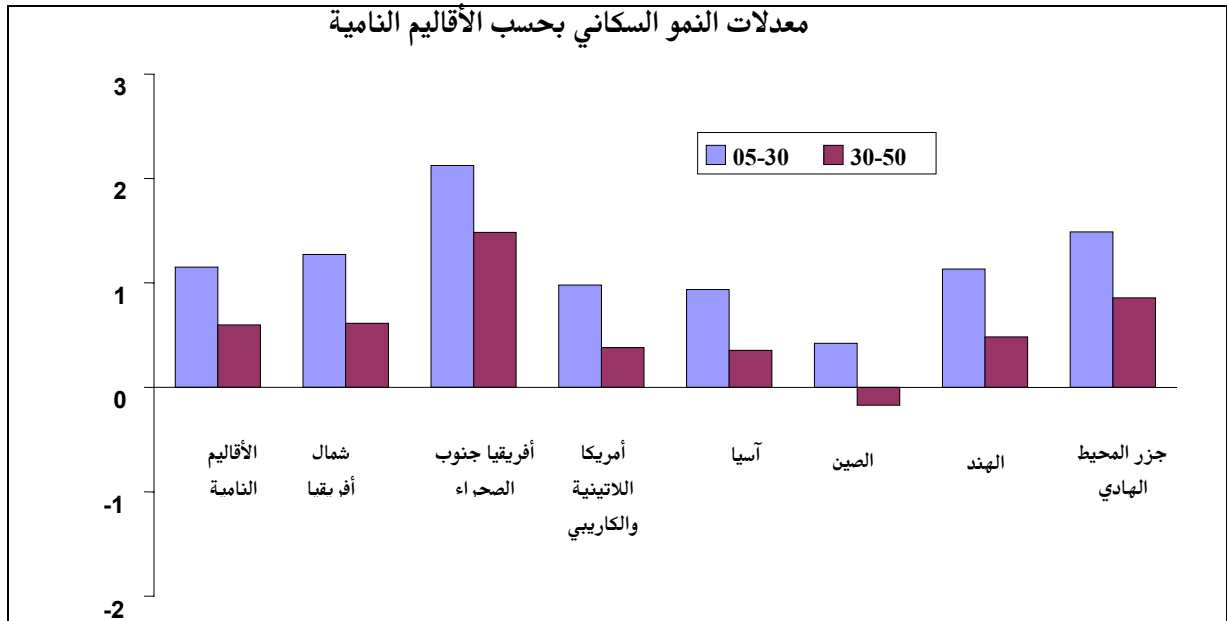
الشكل 1

(المصدر: شعبة السكان بالأمم المتحدة، مراجعة 2006، التوقعات السكانية العالمية)



7 - ولن يكون النمو السكاني موزعاً بالتساوي بين البلدان النامية وفي داخلها. ومن المتوقع أن تكون أعلى معدلات النمو في أفريقيا جنوب الصحراء، وهي المنطقة التي من المتوقع أن يتضاعف عدد سكانها بحلول سنة 2050. وبالنسبة لآسيا، فمن المتوقع أن تكون معدلات النمو أقل من ذلك، إذ من المتوقع أن تكون منخفضة بصفة خاصة في شرق آسيا، التي يمكن أن يتوقف النمو السكاني تماماً فيها بحلول سنة 2030، ثم يتحول إلى نمو سلبي بعد ذلك.

الشكل 2



اتساع نطاق المناطق الحضرية

8 - سوف يتركز النمو السكاني في المناطق الحضرية بجميع البلدان النامية تقريباً. وسوف يتزايد نزوح السكان بأعداد كبيرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية التي سيتعين عليها استيعاب ما يقرب من 3.9 مليار نسمة بحلول سنة 2030. ومع ذلك، فمن المحتمل أن تظل المناطق الريفية تمثل نواة الفقر العالمي وأن تضم غالبية سكان العالم النامي حتى سنة 2015 على أقل تقدير.

9 - وسيكون تأثير الاتساع الشديد لنطاق المناطق الحضرية ذا طابع قطري، ويمكن أن يؤثر على الجوع والفقر إيجابياً وسلبياً، تبعاً للإطار العام للسياسات والهيكل الاقتصادي القطري. ومن المتوقع أن تصبح الآثار السلبية أكثر حدة في البلدان الأكثر فقراً، التي يُسفر فيها اتساع المناطق الحضرية عن انتقال الفقر من الريف إلى الحضر، واتساع الأحياء العشوائية وزيادة الضغط على الخدمات الاجتماعية.

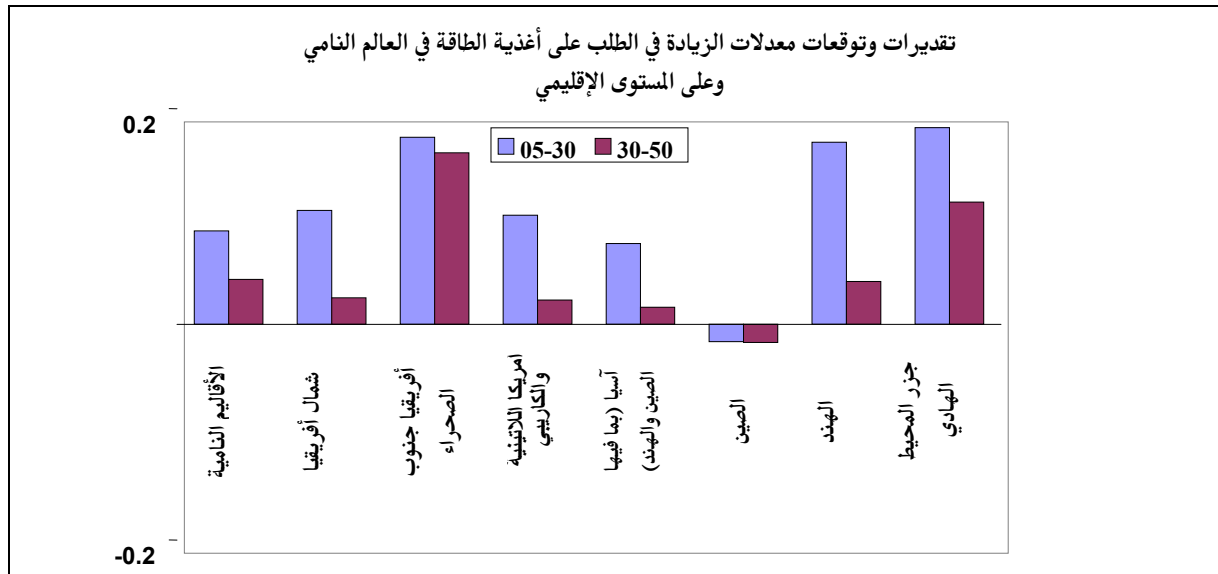
الطلب على الأغذية ونظم توزيعها

10 - سوف يؤدي النمو السكاني المتوقع (والزيادات المحتملة في الدخل في كثير من المناطق) إلى زيادة الطلب على الأغذية، وخصوصاً حتى سنة 2030 وبشكل متدرج بعد ذلك. وقد تؤدي الاتجاهات السكانية إلى تفاقم أوضاع الأمن الغذائي الضعيفة بالفعل في الأقاليم النامية، وخصوصاً في أفريقيا جنوب الصحراء، التي من المتوقع أن تبقى فيها معدلات الزيادة في الطلب على الأغذية مرتفعة بصفة خاصة خلال الفترة من 2005 إلى 2050 بأكملها. وعموماً، تشير تقديرات المنظمة إلى أن الناتج الزراعي العالمي لابد أن يزداد بنحو 70 في المائة لتلبية الاحتياجات الغذائية المتوقعة

للسكان في سنة 2050. ومع ذلك، فإن التحدي لا يتمثل في زيادة الناتج العالمي فقط، بل في أن تنجح الأقاليم النامية في ذلك، من أجل دعم الدخل والتنمية الاقتصادية وتحقيق مكاسب مستدامة في مجال الأمن الغذائي.

الشكل 3

(المصدر: شعبة الإحصاء، منظمة الأغذية والزراعة)



11 - سيكون لنزوح السكان إلى المناطق الحضرية أثر عميق على مواقع إنتاج الأغذية وعلى الكميات المطلوبة منها وعلى بنية التجارة الوطنية والدولية وقنوات توزيع الأغذية. وسوف تزداد نسبة التصنيع في قطاع الأغذية لتلبية متطلبات الكفاءة بالنسبة للنقل وإطالة مدة صلاحية الأغذية. وإلى جانب هذا التحول، من المتوقع أن يرتفع الطلب على الأغذية عالية الجودة والسلامة، الأمر الذي يتطلب الأخذ بتكنولوجيات الإنتاج الحديثة ومواصلة تحديثها.

12 - وسيكون من اللازم نقل الإمدادات الغذائية لمسافات أطول، بما يتطلبه ذلك من توفير مرافق البنية التحتية اللازمة (وخصوصاً الطرق، ومرافق التخزين والتسويق). ويكون من اللازم إدخال تحسينات كبيرة على مرافق التخزين ومعاملات ما بعد الحصاد، لكي يمكن الحد من الخسائر. كما أن البيئات الحضرية سوف تؤدي إلى زيادة الطلب على المنتجات الغذائية شبه المجهزة أو كاملة التجهيز، مما يتطلب توافر معاملات جيدة في مجال التصنيع والتجهيز. وسوف تؤدي زيادة التكامل بين المشروعات الإنتاجية ومشروعات ما بعد الإنتاج لضمان القدرة على المنافسة إلى تحسين العلاقات بين مختلف حلقات السلسلة الغذائية وزيادة التنظيم والتنسيق، وخصوصاً بالنسبة لصغار المنتجين، لتلبية متطلبات المشترين والجهات المسؤولة عن التجهيز والتصنيع. وما لم يتحقق هذا التكامل، فمن المحتمل أن تتعرض أعداد كبيرة من صغار المنتجين للتهمة، بما يترتب على ذلك من آثار سيئة على معيشتهم وعلى التنمية الريفية.

13 - كذلك فإن توفير الغذاء اللازم لتلك الأعداد المتزايدة من السكان سوف يقتضي التوسع في استيراد الأغذية في كثير من البلدان، وخصوصاً الحبوب والمنتجات الحيوانية. وهذا يعني زيادة الاهتمام بتخطيط احتياجات البلدان من حيث مرافق البنية التحتية اللازمة لتسويق الأغذية مثل المواني، ونظم التعامل مع كميات الواردات غير المعبأة ونظم التخزين ووسائل النقل. ويمكن للقطاع الخاص تمويل جانب كبير من هذا التحول، بشرط توافر بيئة جاذبة ومغرية.

متطلبات إنتاج الأغذية

14 - وسوف يتأثر نمو الطلب على الأغذية في المستقبل ببطء النمو السكاني، واستمرار نمو الدخل بشكل قوي في كثير من البلدان النامية، وخصوصاً أكثرها سكاناً، والتشبع التدريجي بالأغذية في عدد أكبر من البلدان المتقدمة. وعلى الرغم من أن النمو السكاني وحده سوف يمثل نمواً في الطلب بمعدل 0.8 في المائة سنوياً في المتوسط على المستوى العالمي (1.6 في المائة في أقل البلدان نمواً)، من المتوقع أن يزداد الطلب الإجمالي على الأغذية بمعدل 1.2 في المائة في المتوسط، وبذلك يكون أبطأ كثيراً مما كان عليه في العقود السابقة. ومع ذلك، فما زال الطلب الإجمالي المتوقع يعد كبيراً بالأرقام المطلقة.

15 - ووفقاً لتقديرات المنظمة، يمكن أن يرتفع المتوسط اليومي المتاح عالمياً من السعرات الحرارية إلى 3 050 سعرا حراريا للشخص، أي بزيادة نسبتها 10 في المائة على المستوى في الفترة 2003/2005. ولتحقيق ذلك، سيكون من اللازم زيادة الإنتاج الزراعي العالمي عموماً بنسبة 70 في المائة. وسيكون من اللازم زيادة الإنتاج بحسب الفرد بنسبة 22 في المائة، أي بأكثر من الزيادة في نصيب الفرد من السعرات الحرارية نتيجة لتغيير العادات الغذائية، أي حدوث تحول نحو الأغذية الأعلى قيمة التي يعد محتواها من السعرات الحرارية أقل (مثل الخضروات والفواكه) ونحو المنتجات الحيوانية التي تكون درجة تحويلها للمحاصيل المستخدمة في الأعلاف الحيوانية أقل. وسوف يرتفع استهلاك الفرد من اللحوم من 37 كيلوغراماً سنوياً في الوقع الحاضر إلى 52 كيلوغراماً بحلول سنة 2050 (من 26 إلى 44 في البلدان النامية). وهذا يعني أن جانباً كبيراً من الإنتاج الإضافي للمحاصيل (الحبوب) سوف يستخدم كعلف في الإنتاج الحيواني.

16 - ومما سيعزز هذه التحولات في هيكل الإنتاج حدوث نمو أسرع في البلدان النامية، وزيادة الطلب فيها على استهلاك البروتين، والمنتجات عالية القيمة. وتستخدم معظم نماذج توقعات الطلب والعرض حتى سنة 2050 توقعات البنك الدولي الأساسية للنمو الاقتصادي. وتفترض هذه التوقعات أن نمو الناتج المحلي الإجمالي سيكون بمعدل 2.9 في المائة سنوياً في المتوسط في الفترة ما بين 2005 و 2050، موزعة بين 1.6 في المائة في البلدان مرتفعة الدخل و 5.2 في المائة في البلدان النامية. ومن هنا، يكون الافتراض الضمني هو أن نمو الناتج المحلي الإجمالي سوف يستمر في المدى الأطول. ومع ذلك، فمن المتوقع أن تنخفض المعدلات في كل مكان إلى نصف مستوياتها الأولية خلال فترة تمتد إلى 45 سنة. وسيكون من النتائج الرئيسية المترتبة على هذا التباين في معدلات النمو حدوث زيادة كبيرة في نصيب البلدان النامية من الناتج العالمي من 20 إلى 55 في المائة. ونتيجة لذلك، سوف تضيق فجوة الدخل بين مجموعتي البلدان.

17 - ولتحقيق الزيادات اللازمة في الإنتاج الزراعي، سيكون من اللازم إضافة مساحات جديدة إلى الرقعة الزراعية، والتوفيق بين المتطلبات التنافسية على الأرض والموارد المائية اللازمة لها. والأهم من ذلك، سيكون من الضروري زيادة إنتاجية الموارد الزراعية الحالية (الأراضي، والمياه، والموارد النباتية والحيوانية والموارد الوراثية) عن طريق التكثيف المحصولي وتحسين كفاءة استخدام الموارد. وسوف يتطلب ذلك تحسين الخبرات واكتساب طرق زراعية مبتكرة لإنتاج المزيد من المنتجات الغذائية من الموارد المحدودة المتاحة بطريقة تضمن لها مزيداً من الاستدامة، وكذلك اكتساب المعارف الجديدة وزيادة الإلمام بقاعدة الموارد الطبيعية ذاتها. وينبغي أيضاً زيادة التكامل بين نظم إنتاج الأغذية ونظم إنتاج الطاقة.

استخدام الأراضي والمياه

18 - يبلغ مجموع الأراضي المزروعة على المستوى العالمي أكثر من 1.5 مليار هكتار (13 في المائة من سطح الأرض في العالم). وفي الفترة 2000-2002، كانت نسبة 60 في المائة من الأراضي المزروعة تستخدم في الإنتاج الغذائي المباشر، وكان الثلث يستخدم في إنتاج الأعلاف. وتقدر الأراضي المزروعة المستخدمة في إنتاج مستلزمات الوقود الحيوي بنحو 25 مليون هكتار، معظمها في الوقت الحاضر في الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل والاتحاد الأوروبي.

19 - وعلى الرغم من وجود 4.2 مليار هكتار يمكن أن تكون من الأراضي الصالحة لإنتاج المحاصيل، فليس من المرجح حدوث توسع كبير في الأراضي المزروعة في المستقبل القريب، إما لأسباب بيئية أو لأسباب مرجعها الزيادة المتوقعة في الطلب على استهلاك اللحوم، مما يجعل التوسع الزراعي في أراضي المراعي أقل احتمالاً. وتتباين وفرة الأراضي بشكل كبير من إقليم لآخر، مع مراعاة أن معظم الأراضي في جنوب شرق آسيا قد استُغلت بالفعل.

20 - وكثيراً ما يوجد تضارب في المصالح بشأن كيفية استغلال الأراضي. ولكي يمكن التعامل مع القضايا المتصلة بالعدل الاجتماعي والاهتمامات البيئية، فمن اللازم الاهتمام ليس فقط بإنتاجية الأراضي وإمكانياتها الاقتصادية، بل وكذلك بوجود سياسة مناسبة وأطر تقوم على المشاركة بالنسبة لتخطيط استخدام الأراضي تراعي اهتمامات جميع الجهات صاحبة المصلحة.

21 - وقد ازداد استخدام المياه على المستوى العالمي بأكثر من ضعف معدل النمو السكاني، وهناك عدد من المناطق التي اقتربت من الحد الذي لا يمكن معه الاطمئنان إلى توصيل المياه، وخصوصاً في المناطق القاحلة. ولقد أصبحت مواجهة ندرة المياه من المسائل التي تحظى بالأولوية في كثير من المواقع. ويمثل النمو السكاني، وسرعة اتساع المناطق الحضرية ضغوطاً لم يسبق لها مثيل على كمية ونوعية الموارد المائية التي على الرغم من تجددتها فإنها أيضاً محدودة. وسوف يزداد الوضع تفاقمًا بالنسبة لكثير من المجتمعات نتيجة لتغير المناخ. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التنافس على المياه له آثار سيئة على كثير من النظم البيئية التي تحتاج إلى مخصصات مائية واضحة، ولكنها تُعامل على أنها تكتفي بالكميات المتبقية.

التكثيف المحصولي

22 - من المتوقع أن يظل إنتاج المحاصيل يمثل أكثر من 80 في المائة من الأغذية في العالم. وسيكون من اللازم تحقيق أكثر من 70 في المائة من الزيادة في إنتاج المحاصيل عن طريق التكثيف المحصولي في مساحات الأراضي المحصولية الحالية أو المتناقصة، مع عدم الإضرار بالقدرة على إنتاج كميات أكبر من الأغذية في المدى المتوسط. ويجب أن تكون استراتيجيات تكثيف إنتاج المحاصيل أكثر قدرة على البقاء من الاستراتيجيات الحالية أو السابقة: إذ يجب أن تأخذ في الاعتبار قيمة الخدمات التي توفرها النظم البيئية وأن تعمل على تحسينها، مثل ديناميكا العناصر الغذائية في التربة، والتلقيح، ومكافحة انتشار الآفات، وصيانة الموارد المائية. ويجب أن تبني هذه الاستراتيجيات أيضاً على عناصر من بينها الإدارة المتكاملة للآفات، والمعاملات الزراعية التي تحافظ على خصوبة التربة، والحصول على الموارد الوراثية النباتية والاستفادة منها بشكل مستدام، وتحسين إدارة التربة وأشكال التنوع الحيوي الأخرى المرتبطة بالمحاصيل، مع الحد أيضاً من تلوث التربة، والهواء والمياه. وينبغي على البلدان والأقاليم العمل على تحسين قدرتها على رصد الآفات العابرة للحدود، واكتشافها والتأهب لسرعة مواجهتها، لكي لا تهدد هذه الآفات أقاليم أخرى والشركاء التجاريين. ويجب أن تقوم أيضاً بتقييم ورصد مدى تدهور الأراضي نتيجة لممارسات التكثيف غير الحكيم. وسوف تتفاقم هذه التحديات نتيجة لتغير المناخ: فقد يتغير توزيع الآفات ونمط انتشارها، وقد يتأثر الإنتاج نتيجة لتغير المناطق الإيكولوجية الزراعية وأحداث الطقس المتطرفة أو الكارثية، وقد تتأثر أيضاً قدرة المجتمعات الريفية المحلية في البلدان النامية على المرونة والتكيف.

الثروة الحيوانية

23 - تساهم الثروة الحيوانية بنسبة 40 في المائة من قيمة الناتج الزراعي العالمي وتوفر سبل العيش والأمن الغذائي لما يقرب من مليار نسمة. وتمثل أراضي المراعي الطبيعية والبراري نحو 40 في المائة من سطح الأرض في العالم، حيث يعتبر رعي الحيوانات المستأنسة والحيوانات البرية من الأمور الأساسية للمحافظة على هذه النظم البيئية، بالإضافة إلى دعم سبل المعيشة. ولقد كان من نتائج النمو السريع للدخل واتساع نطاق المناطق الحضرية خلال العقود الثلاثة الأخيرة، واقتتان ذلك بالنمو السكاني، أن ازداد الطلب على اللحوم وغيرها من المنتجات الحيوانية في كثير من البلدان النامية. وثمة عوامل أخرى مؤثرة على جانب العرض مثل عولمة سلاسل توريد الأعلاف، والأصول الوراثية والأساليب التكنولوجية الأخرى. وقطاع الثروة الحيوانية قطاع معقد، ويختلف باختلاف المواقع والأنواع، وإن كانت هناك فجوة تتزايد اتساعاً بين قطاع كبار المنتجين الصناعيين الذين يلبون احتياجات الأسواق الحضرية سريعة النمو، وقطاع الرعاة التقليديين وصغار المربين الذين غالباً ما يلبون الاحتياجات المعيشية المحلية ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي.

24 - ويحدث هذا التحول في كثير من أنحاء العالم في غيبة جهاز إداري مناسب، مما يؤدي إلى أشكال من القصور والإخفاق في الاستفادة من الموارد الطبيعية وكذلك في مجال الصحة العامة. وقد أدت الإجراءات الحكومية في بعض الحالات إلى حدوث تشوهات في الأسواق. وعلى الرغم من أن ذلك لا يقتصر على قطاع الثروة الحيوانية، فإن جوانب

القصور المؤسسي وقصور السياسات قد أدت إلى إضاعة فرص النمو السريع. ويجب أن يراعي النمو في المستقبل الحد من الضغوط على الموارد الطبيعية والمناخ، وضمان مكافحة الأمراض الحيوانية والمتنقلة عن طريق الحيوانات وإدارتها.

زيادة إنتاجية صغار المزارعين

25 - من المتوقع أن ينخفض معدل الزيادة السنوية لإنتاجية الحبوب الرئيسية الذي يتراوح حالياً بين 3 و 5 في المائة إلى نحو 1 في سنة 2050. وسوف تتطلب المحافظة على معدلات نمو أعلى تطوير واستخدام تكنولوجيات ملائمة في السلسلة الغذائية بأكملها، على أن يقترن ذلك بوجود سياسة مواتية وإطار مؤسسي مناسب. وسوف يتطلب ذلك في النظم القائمة على الحيازات الصغيرة: تقوية القدرات القطرية في مجالات البحوث ووضع السياسات؛ والاستثمار في البنية التحتية مثل الطرق، والري، والأسواق ومرافق التخزين؛ وزيادة قدرة المزارعين على الانتقال من زراعة الكفاف إلى الزراعة بغرض التسويق؛ وتوفير التسهيلات الائتمانية لمن لهم دور في سلسلة القيمة. وسوف يتطلب ذلك على مستوى الإنتاج، زيادة سرعة الاستخدام المستدام للموارد الوراثية النباتية، ونظم البذور التي تلبي احتياجات أصحاب الحيازات الصغيرة، وتطبيق نهج إدارة النظم البيئية على إنتاج المحاصيل بما في ذلك المعاملات الزراعية التي تحافظ على خصوبة التربة والإدارة المتكاملة للآفات. وسيكون من اللازم أيضاً تنفيذ الصكوك المتفق عليها عالمياً على المستوى القطري، مثل الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، واتفاقية روتردام، ومواصفات هيئة الدستور الغذائي. وتوجد إمكانيات كبيرة لزيادة إنتاجية الثروة الحيوانية في قطاع أصحاب الحيازات الصغيرة من خلال الحد من معدلات نفوق الحيوانات، وزيادة العمر المنتج للحيوانات والحد من خسائر ما بعد الحصاد نتيجة لتلف المنتجات سريعة التلف. وتوجد تكنولوجيات معروفة ومجربة تصلح لنظم أصحاب الحيازات الصغيرة، ولكن التوسع في تطبيقها يتوقف على توافر بيئة مواتية من السياسات المنصفة والقدرة على الحصول على السلع والخدمات وتوافر الأسواق.

26 - وقد أصبحت أساليب التمويل المتناهي الصغر الموجه للزراعة تحظى باهتمام متزايد من الحكومات ومن الجهات الدولية المانحة. وتكمن الميزة النسبية التي تتمتع بها المنظمة في ما لديها من خبرات في: تمويل المشروعات الزراعية؛ والربط بين مؤسسات التمويل والجهات الرئيسية في مجال تقديم الخدمات؛ وسلسلة القيمة والتمويل الموجه؛ واستحداث وإدارة صناديق استثمار تقوم على أفكار مبتكرة؛ ودعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛ وغير ذلك من الآليات، والنواتج، والتسهيلات والخدمات المالية المبتكرة. ويجب أن تلبي هذه النظم المالية المتعددة احتياجات صغار المنتجين والمعنيين بعمليات التصنيع، رغم أهميتها أيضاً في تحفيز الاستثمارات العامة والخاصة في التنمية الزراعية والريفية على نطاق أوسع. ويعد القطاع الزراعي، ونظم الأسواق وتنمية الصناعات الزراعية من العوامل المهمة لبناء خدمات مالية مستدامة، وإن كان نجاحها كثيراً ما يعتمد على توافر هذه الخدمات المالية.

الثروة السمكية

27 - في ما يتعلق بالأسماك والمنتجات السمكية، ينبغي أن بذل جهود للمحافظة على المستوى العام الحالي للمصيد من مصايد الأسماك البحرية والمصايد الطبيعية الداخلية، مع ضمان استدامة الموارد السمكية في المدى البعيد، عن طريق تحسين الإدارة وكذلك تطبيق التدابير التنظيمية والمؤسسية لمكافحة الصيد الجائر، والإفراط في طاقة الصيد، وكذلك الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. ونظراً لمحدودية النمو المحتمل في المصيد الطبيعي العالمي، ينبغي أن يكون التوسع والتكثيف المستدام في إنتاج الأسماك من خلال التنمية الرشيدة لتربية الأحياء المائية التي ينبغي أيضاً أن تكون من بين الأهداف الرئيسية لوضع السياسات.

28 - ومن المهم أيضاً الاعتراف بدور المصايد الصغيرة وتربية الأحياء المائية وبالحاجة إلى تزويد هذا القطاع بالمساعدات اللازمة. ويجب أيضاً تشجيع اتباع وتنفيذ نهج النظام البيئي إزاء مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. ويجب ربط إدارة مصايد الأسماك وتنمية الأحياء المائية بالتجارة ومعايير التسويق المصممة لتعزيز استمراريته. ويعيش الصيادون وأصحاب المزارع السمكية وسكان السواحل في ظروف محفوفة بالمخاطر حيث تتهددهم الكوارث الطبيعية مثل العواصف، والأعاصير والأمواج العاتية، كما أنهم قد يعانون أيضاً بدرجة أكبر من جراء تغير المناخ، بما في ذلك ارتفاع منسوب البحار وتغير توزيع وإنتاجية أنواع الأسماك البحرية وأسماك المياه العذبة. ولذلك فمن الضروري تبني تدابير تساعد على التكيف من أجل زيادة القدرة على مواجهة التطورات المحتملة. وسيكون من اللازم أيضاً تطبيق تدابير للتخفيف من حدة هذه التطورات، مثل الحد من انبعاثات الكربون من خلال الحد من قدرات أساطيل الصيد.

الغابات والحراجة

29 - ازداد اهتمام السكان بالغابات، وطرأت تغيرات ملموسة على مفهوم المجتمع للغابات، حيث ازداد الوعي بالجوانب البيئية والاجتماعية والثقافية. كذلك ازداد الوعي بالتفاعل بين الغابات والقطاعات الأخرى، وبالأدوار المهمة التي تقوم بها الغابات والأشجار في إنتاج المياه، وصيانة التربة، والتقليل من الآثار المترتبة على تغير المناخ، وصيانة التنوع البيولوجي، وكذلك بكونها مصدراً رئيسياً للطاقة الحيوية. ومن ناحية أخرى، يتزايد إدراك المساهمات الجلييلة للغابات والأشجار في تهيئة سبل المعيشة المستدامة والقضاء على الجوع والفقر.

30 - ومع ذلك، مازال التقدم في سبيل تحقيق الإدارة المستدامة للغابات محدوداً، ومازال فقدان الغابات وتدهورها في كثير من البلدان النامية، وخصوصاً في مناطق الغابات المدارية، يمثل تحدياً لا يستهان به. فالطلب المتزايد على الأغذية، والألياف، والوقود يمكن أن يؤدي إلى تغيرات في استخدامات الأراضي بدون تخطيط، بما في ذلك إزالة مساحات كبيرة من الغابات. وهناك حاجة إلى تحسين إدارة الغابات، والتوسع في عمليات إعادة التشجير وإحياء الغابات. ومن الضروري أيضاً اتباع نهج شامل لضمان حماية الغابات من المخاطر التي تتعرض لها، بما في ذلك الحرائق والأنواع التي تغزوها وتستقر فيها، لكي يمكن المحافظة على قدرتها على إنتاج الأخشاب والمنتجات غير الخشبية، والتقليل من آثار تغير المناخ، والمحافظة على التنوع البيولوجي، وحماية مواطن الحياة البرية وحماية التربة ومستجمعات المياه.

تبقى التنمية الريفية المتوازنة هي الأساس

31 - من اللازم بذل جهود خاصة لتوفير فرص لنحو 60 في المائة من العمال الزراعيين الذين يُقدر عددهم بنحو 450 مليون عامل يعيشون في فقر. وتشمل هذه الجهود تحسين الصحة والسلامة المهنية، ودعم منظمات المزارعين والمنظمات والنقابات العمالية، وضمان الأمن الاجتماعي الأساسي، والحد من اشتغال الأطفال بعمليات التجهيز بعد الحصاد، والنقل، والتسويق، والصناعات الزراعية وضمان المساواة في الحصول على الموارد الطبيعية اللازمة للتنمية وحيازتها الآمنة.

32 - وسيكون من الضروري أيضاً توجيه الاقتصادات الريفية في القطاعات التي تكون القيمة المضافة فيها أعلى من غيرها، وتشجيع العمالة غير الزراعية، التي تمثل بالفعل ما بين 30 إلى 45 في المائة من دخل الأسر المعيشية لفقراء الريف بصفة عامة. وتبلغ نسبة النساء اللاتي تحققن أو تستكملن سبل معيشتهن بالاشتغال بالمشروعات شديدة الصغر أو الصغيرة ما بين نصف وثلاثة أرباع نساء الريف، وهذه الفئة من الممكن أن تستفيد من تطوير المشاريع ومن الأعمال التي تقمن بها في منازلهن، وخصوصاً إذا أمكن ربط ذلك بخدمات الدعم التي تقلل من أعباء الرعاية التي تقوم بها النساء وتحسين توزيع المسؤوليات المنزلية والإنتاجية بين الرجال والنساء. كذلك فإن الإنتاج المستدام للطاقة الحيوية للمجتمعات الريفية يمكن أن يحقق مساهمات كبيرة في تحسين الظروف المعيشية عن طريق الحد من الاعتماد على روث الحيوانات وبقايا المحاصيل كوقود.

33 - وينبغي أن يظل الشباب هدفاً لسياسات التوظيف في الريف: ففي أفريقيا جنوب الصحراء وكذلك في جنوب آسيا، يدخل نصف مجموع الشباب قوة العمل في مجال الزراعة. ومع ذلك، فإن نسبة 93 في المائة من فرص العمل المتاحة للشباب في البلدان النامية هي في الاقتصاد غير الرسمي الذي تكون عائداته أقل من عائدات الاشتغال بالأعمال الأخرى، كما تكون ظروف العمل فيه غير آمنة وتكون فرص الحصول على الحماية الاجتماعية فيه ضئيلة أو معدومة. وسيكون من الضروري الأخذ بالسياسات والبرامج الداعمة لتطوير المهارات والتقيد بمعايير العمل الأساسية بالمناطق الريفية.

البُعد التجاري

34 - تعتبر العولمة التي تتقدم بخطى سريعة وتزايد نصيب التجارة في الاقتصادات الوطنية من العوامل المهمة الأخرى المحددة للتنمية الريفية والأمن الغذائي. ويمكن لزيادة مشاركة أصحاب الحيازات الصغيرة في سلاسل القيمة أن تساهم مساهمة كبيرة في التخفيف من حدة الفقر وفي التنمية الريفية. ومع ذلك، تشير التوقعات إلى أن واردات البلدان النامية من الحبوب يمكن أن تزداد إلى ثلاثة أمثال ما هي عليه، أي من أكثر قليلاً من 100 مليون طن في سنة 2000 إلى نحو 300 مليون طن بحلول سنة 2050. وبالنسبة للبلدان الفقيرة، يمكن أن يصبح اعتمادها المتزايد على الواردات من العوامل المثيرة للقلق. ويتعين عليها أن تصبح أكثر قدرة على المنافسة ليس فقط في مجال الصادرات بل وكذلك في

الأسواق المحلية والإقليمية. وهناك مجموعة من المشاكل التي تقيد التدفقات التجارية داخل الأقاليم، وخصوصاً في أفريقيا، من بينها ضعف البنية الأساسية وعدم توافر المعلومات، والسياسات التجارية الوطنية غير المناسبة. وينبغي أيضاً دراسة الفرص التي تتيحها زيادة الطلب، بما في ذلك طلب الأسواق "المتخصصة" بمزيد من العناية والجدية.

35 - ويتطلب هذا الوضع سريع التطور وضع سياسات تجارية دقيقة ومناسبة واتخاذ تدابير مساندة، مع الاستفادة من الموارد الإضافية التي تتيحها المبادرة الجديدة "المعونة من أجل التجارة". وقد أصبحت بيئة السياسات التجارية أكثر تعقيداً، ليس فقط من جراء الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف بل وكذلك من جراء الاتفاقات التجارية الإقليمية المتعددة والثنائية. ومن اللازم تعزيز بناء القدرات المتصلة بالتجارة لمساعدة البلدان النامية على تحديد السياسات والاستراتيجيات المناسبة واستغلال ما قد ينشأ من الفرص التجارية الجديدة. وسوف يؤدي الانتهاء من جولة الدوحة إلى زيادة الطلب على هذا الدعم والمساندة. وقد أصبح من الأمور المسلم بها أكثر من ذي قبل أنه لكي تكون السياسات التجارية فعالة في تحقيق النمو والحد من الفقر، ينبغي أن تكون جزءاً من أطر التنمية الوطنية مثل استراتيجيات الحد من الفقر.

الموارد الطبيعية، وتغير المناخ وحالات الطوارئ

36 - سيتعين على الزراعة في العالم أن تواجه الضغوط الإضافية على الموارد الطبيعية (الأراضي، والمياه، والموارد الوراثية)، وكذلك تغير المناخ. وقد وثقت الجماعة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ التأثيرات المحتملة لتغير المناخ على الزراعة بالتفصيل. فإذا ارتفعت درجة الحرارة بأكثر من درجتين مؤويتين، قد تنكمش إمكانيات إنتاج الغذاء بشدة، كما أن غلة بعض المحاصيل الرئيسية مثل الذرة قد تنخفض على مستوى العالم. وسوف يكون هذا الانخفاض ملموساً بصفة خاصة في المناطق المدارية. ففي أفريقيا، وآسيا وأمريكا اللاتينية، على سبيل المثال، من المحتمل أن تنخفض الغلة بما بين 20-40 في المائة. وبالإضافة إلى ذلك، فمن المحتمل أن تزداد وتيرة حدوث الجفاف والفيضانات وأن تتسبب في خسائر كبيرة للمحاصيل والثروة الحيوانية وتؤدي إلى تدهور الأراضي والغابات. وتتطلب هذه التغيرات وضع خطط قطرية للتكيف مع التغيرات المناخية، وزيادة الاستثمارات لتحسين القدرة على التكيف معها. وبالإضافة إلى ذلك، سيتعين على الزراعة أيضاً تعديل طرق الإنتاج للمساعدة في تخفيف التأثير العام لتغير المناخ. وهذه الجهود التي ينبغي أن تُبذل للتخفيف من تأثير تغير المناخ سوف تتطلب زيادة الاستثمارات، مما يمثل عبئاً إضافياً بالنسبة للبلدان النامية. وسيكون من اللازم إجراء دراسات قطرية مفصلة لتحديد الآثار المحتملة، ووضع الاستراتيجيات اللازمة للتخفيف من حدة التغيرات المناخية والتكيف معها.

37 - وسوف يؤدي تغير المناخ إلى زيادة سوء ظروف معيشة المزارعين، والصيادين والسكان المعتمدين على الغابات، وهم من الفئات المعرضة بالفعل للمخاطر. ففي الوقت الذي تساهم فيه الزراعة والغابات بنحو 30 في المائة من المجموع السنوي الحالي لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري - يرجع نحو نصفها إلى إزالة الغابات وتدهورها - فإنها تنطوي أيضاً على إمكانيات للحد من انبعاثات هذه الغازات ومن تأثيرها. إذ يدير المزارعون أو الحراجيون أو رعاة قطعان الماشية 40 في المائة من الكتلة الحيوية الأرضية، وبالتالي الكربون الحيوي، بشكل مباشر أو غير مباشر. ومن مصلحة

هؤلاء اتباع المعاملات الإدارية ونظم الإنتاج التي تربط بين التخفيف من حدة التغيرات والتكيف معها. ومن بين المعاملات التي يمكن أن تخفف من آثار تغير المناخ الخدمات المتصلة بتحسين إدارة النظم البيئية، والحد من تغيير استخدامات الأراضي وما يتصل بذلك من إزالة الغابات، واستخدام أصناف المحاصيل الأكفأ، وتحسين مكافحة الحرائق، وتحسين تغذية الحيوانات المجترة، واتباع طرق أفضل في إدارة المخلفات الحيوانية، وإدارة الكربون في التربة من خلال المعاملات الزراعية التي تحافظ على خصوبة التربة ونظم الزراعة في المناطق الحرجية. ومع ذلك، فإن اتباع هذه الممارسات والمعاملات على نطاق واسع سوف يتطلب دعماً من الحكومات ومن المجتمع الدولي.

38 - ومن الإمكانيات التي تنطوي عليها الطاقة الحيوية، بما في ذلك إنتاج الوقود السائل من الكتلة الحية، توليد دخل في المناطق الريفية ببعض البلدان، وإن كان ذلك يمكن أيضاً أن يؤدي إلى تفاقم مشكلة انعدام الأمن الغذائي وأن يساهم في تدهور الظروف البيئية في أماكن أخرى. ولذلك، ينبغي لدى تخطيط مشروعات الطاقة الحيوية العناية بدراسة آثارها المحتملة في المدى القريب والمدى البعيد.

39 - ومن الآثار الأخرى لندرة الموارد والتنافس عليها، زيادة اهتمام الأطراف الدولية والقطرية بالاستثمار في المشروعات الزراعية الكبيرة. وعلى الرغم من أن ذلك يمكن أن يأتي بكثير من الفرص فإنه يمكن أيضاً أن يتسبب في أضرار كبيرة للسكان المحليين لو أنهم كانوا بعيدين عن اتخاذ القرارات في مجال تخصيص الأراضي، وإذا كانت حقوقهم في استغلال الأراضي غير مضمونة.

40 - وحالات الطوارئ الغذائية والزراعية، سواء كانت لأسباب طبيعية أو من صنع الإنسان، تترتب عليها أسوأ النتائج في ما يتعلق بالأمن الغذائي وسبل معيشة الفقراء، والفئات الحساسة من السكان، والسكان المعتمدين على الزراعة. ولذلك، يجب التأهب لمواجهة الطوارئ، والاستجابة لها والقيام بعمليات الإحياء لتلبية الاحتياجات الخاصة للسكان الزراعيين، وخصوصاً أصحاب الحيازات الصغيرة، والرعاة، والصيادين، والمنتفعين بالغابات، وعمال الزراعة المعدمين ومغولهم. ومن اللازم توجيه اهتمام خاص للفئات التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي والفئات الحساسة من حيث التغذية. وجميع عناصر إدارة مخاطر الكوارث، بما في ذلك الحد من مخاطر الكوارث (التأهب لمواجهة الكوارث، والوقاية منها، والتخفيف من حدتها)، والاستجابة لها، وعمليات الإحياء والانتقال من الإغاثة إلى التنمية، توفر دعماً أساسياً لعمليات التخطيط القطرية.

ضرورة العودة إلى المشاركة في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية والتطلع إلى ما بعد سنة 2015

41 - كان التقدم في التخفيف من حدة الجوع والفقر متفاوتاً، ولم تبق غير سنوات قليلة من الفترة التي تحددت لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فهناك أجزاء من العالم في سبيلها إلى تحقيق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية (شرق آسيا) أو استطاعت بالفعل تحقيق هذه الهدف (الصين)، ولكن هناك أجزاء أخرى تواجه أخطاراً حقيقية في خفض انتشار الجوع والفقر إلى النصف بحلول سنة 2015 كما كان متوقعاً (أفريقيا جنوب الصحراء). وما زال التباعد

بين الأقاليم قائماً حتى في البلدان والأقاليم التي أبدت تقدماً عاماً في تحقيق الهدف الأول. وعلاوة على ذلك، فما زال الجوع "المستتر" الناتج عن نقص عناصر الحديد، واليود، والزنك، وفيتامين ألف في الغذاء منتشراً على نطاق واسع.

42 - وقد تفاقمت أوضاع انعدام الأمن الغذائي على مستوى العالم وما زالت تمثل تهديداً خطيراً للبشرية. فلم تنخفض حدة الجوع على المستوى العالمي، فلم يستطع المجتمع العالمي التخفيف من معاناة ما يقرب من 850 مليون نسمة. وقد أضيف إلى هؤلاء ما يقرب من 150 مليون نسمة آخرين في الفترة الأخيرة نتيجة لارتفاع أسعار المواد الغذائية والأزمة المالية والاقتصادية التي ألمت بالعالم. وهكذا، يبلغ عدد من يعانون من الجوع المزمن في الوقت الحاضر ما يقرب من مليار نسمة - أي 15 في المائة من سكان العالم.

43 - وعدم تحقيق تقدم في الهدف الخاص بالتخفيف من حدة الجوع يعوق تنفيذ الأهداف الأخرى ضمن مجموعة الأهداف الإنمائية للألفية، وخصوصاً التخفيف من حدة الفقر. ومن الأهداف الأخرى المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بانتشار الجوع وسوء التغذية وارتباطهما بالفقر، ارتفاع مستويات الوفيات بين الأطفال والأمهات (الهدفان الرابع والخامس، على التوالي) وانخفاض معدلات الحضور في المدارس في البلدان النامية (الهدف الثاني). وسوف يظل استمرار الجوع وما يرتبط به من آثار سلبية على صحة الأفراد وإنتاجيتهم من الأسباب الرئيسية التي تحول دون التخفيف من وطأة الفقر، وسيظل يساهم في زيادة تدهور البيئة. وسيكون من اللازم تكثيف الجهود من أجل ضمان استدامة الظروف البيئية (الهدف السابع)، التي بدونها ستكون التنمية طويلة الأجل، بما في ذلك الأمن الغذائي، محفوفة بالخطر.

44 - وسيظل عدم القدرة على الحصول على أشكال الطاقة بأسعار معقولة وبشكل مستدام من العوامل التي تزيد من تفاقم التحديات المرتبطة بتحقيق معظم الأهداف الإنمائية للألفية، وخصوصاً الهدفين الأول والسابع.

45 - وقد أدت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية إلى تقليل مستويات الدخل، والتحويلات الخارجية، وإيرادات التصدير، والمساعدات الإنمائية في الوقت الذي بقيت فيه أسعار الأغذية مرتفعة في كثير من البلدان النامية كما أن آليات التعامل معها سواء من جانب القطاع العام أو الخاص قد استنفدت ما في وسعها. وعلى الرغم من أن الأسعار انحسرت عن الذروة التي بلغت في منتصف 2008، فإنها بقيت في كثير من البلدان النامية أعلى بكثير من الأسعار الدولية، وأعلى مما كانت عليه قبل ارتفاعها، ومن المنتظر أن تظل خلال العقد المقبل أعلى مما كانت عليه في العقد الماضي. ويمكن أن يزداد الوضع سوءاً إذا حدثت صعوبات مالية واقتصادية أخرى تؤدي إلى تقليل فرص العمل وتعميق الفقر. ويمكن أن تكون لذلك آثار خطيرة على السلم والأمن العالميين.

46 - ومع اقتراب تاريخ المستهدف، وهو 2015، يتعين على جميع المشاركين أن يعملوا معاً من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومع ذلك، فمن الضروري أن ننظر إلى ما بعد سنة 2015 وإلى الأهداف بعيدة المدى التي ستلهم التزامنا المستمر باستئصال الفقر والجوع. ويعد الالتزام الذي اتفقت عليه بلدان أمريكا اللاتينية في الفترة الأخيرة

بالتخلص من الجوع في إقليم أمريكا اللاتينية بحلول سنة 2025 من أمثلة الالتزامات المشجعة على المستوى الإقليمي، وسوف يحظى هذا الالتزام بدعم المنظمة.

تطور سياق التعاون من أجل التنمية

47 - ثمة تغيرات جوهرية تؤثر على التعاون من أجل التنمية وعلى بنية المعونة التي يتعين على المنظمة أن تعمل في سياقها. وسوف يتعين على المنظمة أن تواصل تأقلمها مع هذه التغيرات، بما يتفق مع الإصلاحات الأوسع لمنظمة الأمم المتحدة، بما في ذلك "توحيد الأداء" في البرنامج الميداني. ويمكن إلقاء الضوء على الجوانب التالية:

- (أ) أساليب التمويل الجديدة القائمة على زيادة الدعم المباشر للميزانيات واتباع نهج شاملة، بما في ذلك اتباع الحكومات نهج شاملة لجميع القطاعات، وتحول هذه الأساليب إلى الأسلوب المفضل لتقديم المعونة والاتجاه إلى إحلالها محل نهج الأسلوب القائم على دعم كل مشروع على حدة؛
- (ب) توقع مساهمات أكثر شمولاً من المؤسسات المتعددة الأطراف في وضع خطط التنمية القطرية وتنفيذها؛
- (ج) زيادة الاتجاه نحو الملكية الوطنية؛
- (د) تضافر الجهود من أجل تنسيق المعونة ومواءمتها بما يتفق مع الاحتياجات الفعلية، وارتباط ذلك ببناء القدرات؛
- (هـ) ظهور مصادر جديدة للاستثمار وأشكال أخرى للمساعدات من المجتمع المدني، والمؤسسات ومن القطاع الخاص؛
- (و) التركيز على الإدارة على أساس النتائج، والمساءلة والشفافية؛
- (ز) وتوقع زيادة الشراكات داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها.

المساعدات الإنمائية الرسمية

48 - انخفض نصيب الزراعة في المساعدات الإنمائية الرسمية انخفاضاً حاداً خلال العقدين الماضيين، من نحو 17 في المائة في 1980 إلى 3.5 في المائة في 2004. كذلك انخفضت المساعدات الإنمائية الرسمية من حيث قيمتها المطلقة، من نحو 8 مليار دولار أمريكي (بدولارات سنة 2004) في 1984 إلى 3.4 مليار دولار أمريكي في 2005. وفي 2004، كان الإنفاق على القطاع الزراعي في الاقتصادات القائمة على الزراعة بنسبة 4 في المائة فقط من الإنفاق العام، وهي نسبة أقل كثيراً من نسبة 10 في المائة التي أنفقتها آسيا أثناء فورة النمو الزراعي في ثمانينات القرن الماضي. ومما يزيد من حدة هذا التضاؤل في الاهتمام بالزراعة أنه يحدث في وقت تتزايد فيه حدة الفقر بالمناطق الريفية. ولذلك، توجد حاجة ماسة إلى تغيير هذا الاتجاه الهابط وتخصيص نسبة 17 في المائة من مجموع المساعدات الإنمائية الرسمية للزراعة لاستثمارها في إقامة البنية الأساسية بالمناطق الريفية، وشبكات الأمان الإنتاجية للفئات الأكثر تضرراً، وعوامل نمو الإنتاجية الزراعية.

إصلاح الأمم المتحدة على المستوى القطري

49 - جاري تنفيذ عدد من عمليات الإصلاح في منظومة الأمم المتحدة من أجل جعل المنظومة أكثر تجاوباً والتحاماً وقدرة على تلبية احتياجات البلدان. ويتضمن إعلان باريس بشأن فعاليات المعونات، الذي صدر في 2005، خمسة مبادئ رئيسية لتحقيق فعالية المعونات: الملكية الوطنية؛ والاتساق مع استراتيجيات البلدان المشاركة ونظمها وإجراءاتها (البلدان المتلقية للمعونة)؛ والتوافق مع إجراءات الجهات المانحة؛ والإدارة على أساس النتائج؛ والمساءلة المتبادلة. وقد أعاد المنتدى الثالث الرفيع المستوى بشأن فعالية المعونات، الذي عُقد في أكرا، غانا في سبتمبر/أيلول 2008، التأكيد على مبدأ ملكية البلد وأكد على أهمية التعاون وإقامة الشراكات مع المجتمع المدني، والقطاع الخاص ووكالات الأمم المتحدة.

50 - وقد كانت مبادرة "توحيد الأداء" التي نُفذت على أساس تجريبي في ثمانية بلدان رائدة بمثابة خطوة مهمة في سبيل المضي في إصلاح الأمم المتحدة على المستوى القطري وتطبيق المبادئ السابقة الخاصة بفعالية المعونات. وقد أخذ عدد كبير من البلدان الأخرى بهذا النهج الجديد، استناداً إلى "الدروس المستفادة" من الممارسة الأولية.

51 - وتدرك المنظمة ضرورة المشاركة بقوة في الإصلاحات الجاري إدخالها في منظومة الأمم المتحدة، وهي الإصلاحات التي تركز على زيادة التنسيق والترابط في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً.

ثانياً - رؤية المنظمة والأهداف العالمية التي يتطلع إليها الأعضاء

52 - باعتمادها لخطة العمل الفورية لتجديد المنظمة، وافقت الدورة الخامسة والثلاثون (الخاصة) للمؤتمر العام في نوفمبر/تشرين الثاني 2008، على رؤية المنظمة وعلى الأهداف العالمية التي ينبغي أن يتضمنها الإطار الاستراتيجي.

الرؤية

53 - تتمثل رؤية المنظمة في عالم متحرر من الجوع وسوء التغذية، تساهم فيه الأغذية والزراعة في تحسين مستويات معيشة الكافة، وخصوصاً الفئات الأكثر فقراً، بطريقة مستدامة من النواحي الاقتصادية، والاجتماعية والبيئية.

الأهداف العالمية التي يتطلع إليها الأعضاء

54 - لتعزيز تحقيق هذه الرؤية والأهداف الإنمائية للألفية، ستواصل المنظمة تشجيع مساهمة الأغذية والزراعة المستدامة في تحقيق الأهداف العالمية الثلاثة التالية:

- (أ) خفض العدد المطلق للأشخاص الذين يعانون من الجوع تدريجياً لضمان قيام عالم يتمتع فيه البشر كافة في جميع الأوقات بأغذية كافية وسليمة ومغذية تلبى حاجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية كي يعيشوا حياة موفورة النشاط والصحة؛
- (ب) استئصال الفقر والعمل على تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي للجميع مع زيادة إنتاج الأغذية، والنهوض بالتنمية الريفية وتحسين سبل المعيشة المستدامة؛
- (ج) وإدارة الموارد الطبيعية واستغلالها بشكل مستدام، بما في ذلك الأراضي، والمياه، والهواء، والمناخ والموارد الوراثية، لمصلحة الأجيال الحالية والمقبلة.

55 - كذلك وافق المؤتمر العام من حيث المبدأ، في إطار خطة العمل الفورية، على مجموعة من الأهداف الاستراتيجية، والأهداف الوظيفية والأهداف الأساسية للمنظمة التي توضح التأثير الذي يتوقع الأعضاء تحقيقه خلال عشر سنوات بمساهمة من المنظمة، وكذلك البيئة المواتية وسبل العمل التي ستبناها المنظمة.

الأهداف الاستراتيجية

- ألف - تكثيف مستدام لإنتاج المحاصيل.
- باء - زيادة مستدامة للإنتاج الحيواني.
- جيم - إدارة مصايد الأسماك وموارد تربية الأحياء المائية واستغلالها بشكل مستدام.

- دال - تحسين نوعية وسلامة الأغذية في جميع مراحل السلسلة الغذائية.
- هـ - الإدارة المستدامة للغابات والأشجار.
- واو - الإدارة المستدامة للأراضي، والمياه والموارد الوراثية وتحسين الاستجابة للتحديات البيئية العالمية التي تؤثر على الأغذية والزراعة.
- زاي - إقامة بيئة مواتية للأسواق لتحسين سبل المعيشة والتنمية الريفية.
- حاء - تحسين الأمن الغذائي والتغذية.
- طاء - تحسين مستوى التأهب لمواجهة المخاطر والطوارئ الغذائية والزراعية والاستجابة الفعالة لها.
- ياء - تحقيق المساواة بين الجنسين في الحصول على الموارد، والسلع، والخدمات، وفي اتخاذ القرارات بالمناطق الريفية.
- كاف - زيادة الاستثمارات العامة والخاصة في الزراعة والتنمية الريفية وزيادة فعاليتها.

الأهداف الوظيفية

- لام - تعاون فعال مع الدول الأعضاء والجهات صاحبة المصلحة.
- ميم - إدارة كفئة وفعالة.

الوظائف الرئيسية

- (أ) رصد وتقييم الاتجاهات والتطلعات الطويلة الأجل في مجالات الأمن الغذائي، والزراعة، ومصايد الأسماك والغابات.
- (ب) التحفيز على جمع ونشر وتطبيق المعلومات والمعارف بما في ذلك الإحصاءات.
- (ج) التفاوض في إبرام الصكوك الدولية، ووضع القواعد والمعايير والمبادئ التوجيهية الدولية، التي تعزز وضع الصكوك القانونية الوطنية والترويج لتنفيذها.
- (د) بيان تفاصيل السياسات، والخيارات الاستراتيجية وتقديم المشورة.
- (هـ) الدعم الفني من أجل:
- تشجيع نقل التكنولوجيا؛
 - وتحفيز التغيير؛
 - وبناء القدرات وخصوصاً في مجال المؤسسات الريفية.
- (و) القيام بمهام الدعوة والاتصال، وحشد الإرادة السياسية وتشجيع الاعتراف الدولي بالإجراءات المطلوبة في المجالات التي تشملها ولاية المنظمة.
- (ز) الربط بين مناهج التخصصات المختلفة والمناهج المبتكرة في التأثير على عمل المنظمة التقني وخدمات الدعم.
- (ح) العمل من خلال شراكات وتحالفات قوية حيثما يكون من اللازم اتخاذ إجراءات مشتركة.

ثالثاً - النظام المستند إلى النتائج في المنظمة

56 - تضع خطة العمل الفورية لتجديد المنظمة الأساس لنهج مُحسّن يستند إلى النتائج في تخطيط وتنفيذ البرنامج في المنظمة وتقديم التقارير بشأنها. ويقترن هذا النهج بعملية حكومية دولية متجددة وشاملة لاستعراض الأولويات ومقترحات البرنامج والميزانية.

57 - ويتضمن هذا الإطار الاستراتيجي المبادئ والعناصر الأساسية لنظام يستند إلى النتائج في المنظمة، يشمل:

- **الأهداف العالمية**، التي تمثل الآثار الإنمائية الأساسية، في المجالات التي تندرج ضمن ولاية المنظمة، وهي الأهداف التي تطمح البلدان الأعضاء إلى تحقيقها؛
- **الأهداف الاستراتيجية**، التي تساهم في تحقيق الأهداف العالمية؛
- **الأهداف الوظيفية**، التي توفر بيئة مواتية لعمل المنظمة؛
- **النتائج التنظيمية**، التي تحدد النتائج التي تحققها أعمال المنظمة بالنسبة لكل هدف من الأهداف الاستراتيجية والوظيفية.
- **الوظائف الرئيسية**، باعتبارها وسائل العمل الرئيسية التي ستأخذ بها المنظمة لتحقيق النتائج.

58 - والأهداف الاستراتيجية تحدد التأثير الذي من المتوقع أن يحققه الأعضاء في البلدان، والأقاليم وعلى المستوى العالمي في إطار زمني طويل الأجل (عشر سنوات) اعتماداً على تدخلات ذات قيمة مضافة من جانب المنظمة. ولضمان التعامل مع جميع جوانب عمل المنظمة داخل الإطار القائم على النتائج، تساعد الأهداف الوظيفية التكميلية المنظمة على ضمان تأثير فعال للأداء الفني، مع المراعاة الواجبة لعنصر الكفاءة، وبالتالي المساهمة أيضاً في تحقيق الأهداف الاستراتيجية. والأهداف الاستراتيجية الأحدث عشرة والهدفان الوظيفيان تعكس تقييم التحديات والفرص التي تواجه الأغذية، والزراعة والتنمية الريفية، وحالة التفكير والاتفاق الحكومي الدولي وقت اعتماد المؤتمر للإطار الاستراتيجي. وهذه الأهداف الاستراتيجية والوظيفية تخضع للاستعراض كل أربع سنوات مع تعديلها إذا لزم الأمر.

59 - وفي إطار الأهداف الاستراتيجية، تمثل النتائج التنظيمية النتائج المتوقع تحقيقها خلال أربع سنوات من خلال تبني الدول الأعضاء والشركاء لنواتج المنظمة وخدماتها - وهي نتائج ستكون المنظمة موضع مساءلة عنها. وينطبق تحديد النتائج التنظيمية أيضاً على الأهداف الوظيفية. وهذه الأهداف والنتائج مبيّنة في *القسم الرابع*، وسوف يتم توضيحها بالتفصيل في الخطة المتوسطة الأجل.

60 - وتمثل النتائج التنظيمية، التي يجري قياسها طبقاً للمؤشرات، العمود الفقري للخطة المتوسطة الأجل التي تمتد لأربع سنوات وبرنامج العمل والميزانية الذي يوضع كل سنتين، اللذين يتضمنان الأولويات الأساسية التي يتبناها

الأعضاء. وهذه الأولويات تخضع للدراسة بشكل شامل في عملية المناقشات الحكومية الدولية، كما هو مبين في الملحق 2.

61 - وتعتمد الوظائف الرئيسية الثمانية على المزايا النسبية التي تتمتع بها المنظمة، والتي من المقرر تطبيقها على جميع المستويات: العالمية، والإقليمية والقطرية. وسوف توضع بشأنها استراتيجيات مفصلة لضمان التناسق بين النهج، والتعاون بين الوحدات التنظيمية، والاستفادة المتبادلة والحرص على التفوق. ويلخص القسم الخامس الوظائف الرئيسية، والتوجهات الاستراتيجية الرئيسية مبينة بالتفصيل في الخطة المتوسطة الأجل.

62 - وتشمل الأدوات الأخرى لتقديم التقارير عن النتائج التنظيمية والأهداف الاستراتيجية، والمساهمة في تحقيقها ما يلي:

- إعداد أطر الأولويات القطرية المتوسطة الأجل بالتعاون مع الحكومات المعنية لتركيز جهود المنظمة على الاحتياجات القطرية؛
- إعداد مجالات العمل ذات الأولوية على الصعيدين الإقليمي الفرعي والإقليمي بطريقة منظمة وتشارورية، وإشراك المؤتمرات الإقليمية والهيئات الإقليمية المتخصصة في عملية التشاور؛
- على الصعيد العالمي، عدداً محدوداً من مجالات التركيز المؤثرة للمساعدة في حشد المساهمات الطوعية لمجموعات النتائج التنظيمية التي تحظى بالأولوية، وتوفير أداة للاتصال والدعوة، مع التركيز على بناء القدرات وأطر السياسات.

63 - وتسترشد عملية تعبئة واستخدام المساهمات الطوعية للمنظمة بالنظام المستند إلى النتائج في جميع المستويات، أي المستوى القطري والمستوى الإقليمي الفرعي والمستوى الإقليمي والمستوى العالمي.

64 - إسناد مسؤوليات إدارية واضحة على امتداد دورة إعداد، وتنفيذ وتقييم الأهداف الاستراتيجية والوظيفية، والنتائج التنظيمية، والوظائف الرئيسية. وسيكون المديرون في جميع المواقع مساءلين عن تحقيق التقدم، ليس فقط من حيث تقديم المنتجات والخدمات بل وكذلك من حيث تحقيق النتائج.

65 - والغرض الرئيسي من وثيقة الخطة المتوسطة الأجل التي توضع كل أربع سنوات هو إبلاغ المناقشات الحكومية الدولية بالتفاصيل الكاملة لكل من الأهداف الاستراتيجية والوظيفية، استناداً إلى تحليل منطقي للإطار (أي وصف القضايا المحددة الواجب التصدي لها، والافتراضات والمخاطر التي تكتنف صياغة الأهداف، وتحديد المؤشرات والأهداف، والأدوات الأساسية المتوقع الاعتماد عليها في الوصول إلى النتائج التنظيمية).

66 - وسوف يتضمن برنامج العمل والميزانية تحديد الموارد المطلوب توفيرها لفترة السنتين - من الاشتراكات ومن المساهمات الطوعية - اللازمة لتحقيق الأهداف خلال السنتين بالنسبة للمؤشرات الخاصة بكل نتيجة تنظيمية في الخطة

المتوسطة الأجل. وسوف يوضع برنامج العمل والميزانية على أساس ميزانية برنامجية موحدة، وميزانية إدارية، وأي التزامات مالية أخرى، وحساب الزيادات في التكاليف ووفورات الكفاءة، ومخصصات للالتزامات الطويلة الأجل، والالتزامات التي لم تُخصص لها اعتمادات كافية وصناديق الاحتياطي، ومشروع قرار بشأن مخصصات الميزانية.

67 - وسوف تتم متابعة التقدم في تحقيق النتائج التنظيمية، التي سيتم قياسها طبقاً للمؤشرات الخاصة بكل منها، وتقديم التقارير بشأنها. وسوف يسمح الرصد القائم على النتائج بتحديد القضايا التي يمكن أن تعطل أو تمنع المنظمة من تحقيق النتائج التنظيمية، بما في ذلك المخاطر الناشئة عن درجة عدم التيقن من تنفيذ الأنشطة المقررة الممولة بالمساهمات الطوعية، وإجراء التعديلات والتغييرات اللازم إدخالها على الخطط في المستقبل.

68 - وبعد ذلك، سوف تركز عملية تقديم التقارير عن التنفيذ خلال السنتين على المساءلة عن تحقيق النتائج، والمؤشرات والأهداف المحددة في الخطة المتوسطة الأجل وبرنامج العمل والميزانية.

رابعاً - الأهداف الاستراتيجية والوظيفية

- 69 - تعكس الأهداف الاستراتيجية رؤية المنظمة والأهداف العالمية الثلاثة التي يتوخاها الأعضاء. وهي تركز على أين تستطيع المنظمة أن تساعد الأعضاء بأفضل الطرق في تحقيق تأثيرات مستدامة في التصدي للتحديات واغتنام الفرص التي تواجه الأغذية، والزراعة والتنمية الريفية.
- 70 - ويقوم نهج صياغة الأهداف على تدرج الإطار المنطقي للنتائج التي تقوم عليها الإدارة القائمة على النتائج. ولضمان الاستفادة من المزايا النسبية التي تتمتع بها المنظمة، تركز الجهود والموارد المرتبطة بها على أين ومتى يمكن أن تنجح في المساهمة في التصدي للمشكلات العامة التي تواجه الأعضاء.
- 71 - وتمثل الأهداف الاستراتيجية الأحد عشر مجموعة مترابطة من التأثيرات القطاعية والمشاركة بين القطاعات في التعامل مع مجالات المحاصيل، والثروة الحيوانية، ومصايد الأسماك، وسلامة الأغذية، والغابات، والموارد الطبيعية، والبيئة المواتية، والأمن الغذائي، والمساواة بين الجنسين، وحالات الطوارئ، والاستثمار.
- 72 - والأهداف الاستراتيجية الأحد عشر يستكملها هدفان وظيفيان، يضمنان توفير البيئة المواتية التي تضمن بدورها إحداث تأثير فعال في المجالات التقنية، مع المراعاة الواجبة لعنصر الكفاءة.
- 73 - وقد وافق الأعضاء، بموجب هذه الصيغة من الإطار الاستراتيجي، على هذه المجموعة المترابطة من الأهداف الاستراتيجية والوظيفية، كما هو مبين أدناه. وسوف تخضع الأهداف الرفيعة المستوى والنتائج التنظيمية المترتبة عليها للاستعراض كل أربع سنوات مع تعديلها إذا لزم الأمر.

الهدف الاستراتيجي ألف - تكثيف الإنتاج المحصولي المستدام

الأهمية

في تطابق كامل مع ولاية المنظمة، يعد هذا الهدف أحد أهم أشكال الاستجابة للزيادة المتوقعة في الطلب على الأغذية والمنتجات الزراعية الأخرى. وهو وثيق الصلة بمتطلبات الأعضاء الخاصة بزيادة الإنتاجية وتحسين مستوى الجودة، استناداً إلى ممارسات مستدامة قائمة على أسس علمية، لتحسين كفاءة استخدام الموارد، وبالتالي المساهمة أيضاً في تحقيق الأهداف المتصلة بتلبية المتطلبات الأوسع للأمن الغذائي، والتنمية الريفية، وتحسين سبل المعيشة. ولما كان أكثر من 70 في المائة من الزيادة في إنتاج المحاصيل في المستقبل يجب أن تأتي من الأراضي المحصولية الحالية، سيكون هناك تركيز على وضع استراتيجيات لتنمية إنتاج المحاصيل بصورة مكثفة تؤدي إلى زيادة الإنتاج، بحيث تكون أيضاً أكثر قدرة على البقاء من الاستراتيجيات الحالية أو السابقة. وسوف يُعطى الاهتمام الواجب للتكيف مع تغير المناخ وتحسين خدمات النظم البيئية مثل ديناميكا العناصر الغذائية في التربة، والتلقيح، ومكافحة الآفات، وصيانة المياه. وسوف يكون من بين مجالات التركيز الرئيسية نظم توفير البذور التي تراعي ظروف أصحاب الحيازات الصغيرة على المستوى القطري، والإدارة المتكاملة للآفات، والمعاملات الزراعية التي تحافظ على خصوبة التربة، والحصول على الموارد الوراثية والاستفادة منها بشكل مستدام، وتحسين إدارة التربة، وأشكال التنوع الحيوي الأخرى المرتبطة بالمحاصيل، مع الحد أيضاً من تلوث التربة والهواء والمياه. وسوف تحصل البلدان والأقاليم على مساعدات لتحسين قدرتها على رصد الآفات العابرة للحدود، واكتشافها، والتأهب لسرعة مواجهتها، لكي لا تهدد هذه الآفات أقاليم أخرى والشركاء التجاريين.

النتائج التنظيمية

- ألف 1 - سياسات واستراتيجيات بشأن تكثيف الإنتاج المحصولي وتنويعه على المستويين القطري والإقليمي
- ألف 2 - الحدّ بشكل مستدام من مخاطر تفشي آفات وأمراض النباتات العابرة للحدود على كل من المستوى القطري والإقليمي والعالمي
- ألف 3 - الحدّ بشكل مستدام من مخاطر المبيدات الحشرية على كل من المستوى القطري والإقليمي والعالمي
- ألف 4 - سياسات فعالة وقدرات ممكّنة من أجل تحسين إدارة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة بشكل أفضل، بما في ذلك نظم البذور على المستويين القطري والإقليمي

الهدف الاستراتيجي باء - زيادة الإنتاج الحيواني المستدام

الأهمية

الهدف تقوية مساهمة قطاع الثروة الحيوانية الذي يشهد نمواً وتغيراً سريعين، في الأمن الغذائي العالمي، والتخفيف من حدة الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية. وينبغي أن يلبى هذا القطاع الذي يشهد انقساماً متزايداً بين عمليات أصحاب الحيازات الصغيرة والعمليات التجارية، الطلب الذي يتزايد بقوة على المنتجات الغذائية الحيوانية. وينبغي تلبية هذا الطلب بطريقة مأمونة ونظيفة، وسوف يتطلب ذلك اتخاذ تدابير تقنية، ومؤسسية، وقانونية وتدابير أخرى في مجال السياسات. وهذا الهدف يدعم هذه العملية ويحاول تحسين المنافع الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بنمو القطاع (التنمية الاقتصادية التي تكون في صالح الفقراء) مع الوقاية من المخاطر التي تتعرض لها الصحة العامة والتخفيف من حدتها (الأمراض الحيوانية) والحد من المخاطر التي تتعرض لها الموارد الطبيعية بسبب الإنتاج الحيواني (تآكل التنوع الوراثي الحيواني، وتلوث المياه، وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري). وسوف يقوي هذا الهدف أيضاً من التآزر بين الإنتاج المحصولي والإنتاج الحيواني في النظم المختلطة لاستخدام الأراضي.

النتائج التنظيمية

- باء 1 - مساهمة قطاع الثروة الحيوانية بفعالية وكفاءة في الأمن الغذائي، والحد من الفقر، والتنمية الاقتصادية.
- باء 2 - الحد من أمراض الحيوانات وما يرتبط بها من مخاطر على صحة الإنسان.
- باء 3 - تحسين إدارة الموارد الطبيعية، بما في ذلك الموارد الوراثية الحيوانية في الإنتاج الحيواني.
- باء 4 - سياسات وممارسات لإرشاد قطاع الثروة الحيوانية تقوم على الحصول على معلومات يمكن التعويل عليها وفي الوقت المناسب.

الهدف الاستراتيجي جيم - إدارة مصايد الأسماك وموارد تربية الأحياء المائية واستخدامها بشكل مستدام

الأهمية

يغطي هذا الهدف بطريقة شاملة الإدارة الفعالة والرشيده لموارد مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية والتوسع فيها عند الاقتضاء، كما هو منصوص عليه في مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد. وهو يتصدى للتحديات القائمة أو المستجدة التي تؤثر على المنافع الاقتصادية والاجتماعية، وعلى حيوية قطاع الثروة السمكية المهم. وسوف يقع التركيز على تقديم مساعدات شاملة في وضع إطار تنظيمي شامل وقوي على كل من المستويين القطري والدولي، يعزز إطار مؤسسي قوي وفعال يقوم على المؤسسات المحلية والقطرية والإقليمية، بما في ذلك أجهزة مصايد الأسماك الإقليمية. وسوف يجري دعم حالة المخزونات السمكية الطبيعية من خلال إدارة أكثر فعالية وزيادة في إنتاج الأسماك من عمليات تربية الأحياء المائية المستدامة. وسوف يكون هناك اهتمام بتحسين عمليات الصيد وكذلك طرق الاستفادة من المصيد وتجارة الأسماك والمنتجات السمكية.

النتائج التنظيمية

- جيم 1 - حسّنت البلدان الأعضاء وحسّنت أصحاب الشأن الآخرون صياغة السياسات والمعايير التي تيسر تنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد والصكوك الدولية الأخرى، بالإضافة إلى الاستجابة للقضايا المستجدة.
- جيم 2 - جرى تحسين حوكمة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية من خلال إنشاء مؤسسات قطرية وإقليمية أو تدعيم القائم منها، بما يشمل الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك.
- جيم 3 - ساهم تفعيل إدارة مصايد الأسماك الطبيعية البحرية والداخلية من قِبَل البلدان الأعضاء وأصحاب الشأن الآخرين في تحسين حالة موارد مصايد الأسماك والنظم الإيكولوجية واستخدامها على نحو مستدام.
- جيم 4 - استفادت البلدان الأعضاء وغيرها من أصحاب الشأن من زيادة إنتاج الأسماك والمنتجات السمكية نتيجة لتوسيع وتكثيف تربية الأحياء المائية المستدامة.
- جيم 5 - أصبحت العمليات في مصايد الأسماك، بما في ذلك استخدام سفن ومعدات الصيد، مأمونة أكثر وفعالة بقدر أكبر من النواحي الفنية والاقتصادية والاجتماعية وسليمة من الناحية البيئية ومطابقة للقواعد على شتى المستويات.
- جيم 6 - حققت البلدان الأعضاء وحققت أصحاب الشأن الآخرون درجة أعلى من ترشيد استخدام منتجات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية والاتجار بها في مرحلة ما بعد الصيد، بما في ذلك شروط يمكن توقعها بقدر أكبر وأكثر اتساقاً للنفاز إلى الأسواق.

الهدف الاستراتيجي دال - تحسين جودة وسلامة الأغذية في جميع مراحل السلسلة الغذائية

الأهمية

هذا الهدف يحركه التعقيد سريع التزايد لنظم إنتاج وتوزيع الأغذية في عالم مترابط. وهو يعكس، بين ما يعكسه، سياق المخاطر المحتملة والاهتمامات المتزايدة من جانب الجمهور ككل، التي تتطلب وضع نظم فعالة لإدارة سلامة الأغذية ومراقبة جودتها في جميع مستويات السلسلة الغذائية، بما في ذلك الأطر التشريعية، والمواصفات والقدرة على إنفاذها. وتعد جودة الأغذية وسلامتها من الأمور الأساسية لرفاهية السكان، ويمكن للبرامج التي تيسر امتثال مشروعات إنتاج الأغذية للمتطلبات القطرية السائدة ومتطلبات السوق أن تحقق منافع كبيرة اقتصادية وفي مجال الصحة العامة. ومن بين المقاصد الرئيسية لهذا الهدف المساعدة في ضمان وضع المعايير والتوصيات المتعارف عليها دولياً في مجالات سلامة وجودة الأغذية من أجل مواصلة تحسين النظم الغذائية على المستوى العالمي وتقديم المساعدة للحكومات في إنشاء المؤسسات القادرة على وضع السياسات والقواعد اللازمة لضمان سلامة وجودة الأغذية بما يتماشى مع التوصيات الدولية.

النتائج التنظيمية

- دال 1 - وضع مواصفات وتوصيات جديدة ومنقحة متفق عليها دولياً بشأن سلامة وجودة الأغذية كمنطلق مرجعي للتنسيق الدولي.
- دال 2 - وضع أطر مؤسسية وسياساتية وقانونية لإدارة سلامة/جودة الأغذية تدعم اتباع نهج متكامل في السلسلة الغذائية.
- دال 3 - قيام السلطات القطرية/الإقليمية بدور فعال في تصميم وتنفيذ برامج إدارة ومراقبة سلامة وجودة الأغذية وفقاً للمعايير الدولية.
- دال 4 - قيام البلدان بتنفيذ برامج فعالة لتشجيع التزام منتجي الأغذية/قطاع الأعمال الغذائي بالتوصيات الدولية بشأن الممارسات السليمة في مجال سلامة وجودة الأغذية في جميع مراحل السلسلة الغذائية، والتقيّد باشتراطات السوق.

الهدف الاستراتيجي هاء - الإدارة المستدامة للغابات والأشجار

الأهمية

يغطي هذا الهدف، ويحاول تحسين المساهمات الكبيرة من جانب الغابات والأشجار في سبل المعيشة المستدامة واستئصال الجوع والفقر. وهو يأخذ في الاعتبار الروابط المهمة بين قطاع الغابات والزراعة، والطاقة، والمياه والمناخ. ومع استمرار إزالة الغابات وتدهورها في كثير من البلدان، سيكون من بين الأهداف الرئيسية تعزيز التقدم في تحقيق الإدارة المستدامة للغابات. وسيكون من الجهود المهمة في هذا الصدد رصد التقدم في الإدارة المستدامة للغابات على المستويات القطرية، والإقليمية والعالمية، وتقديم معلومات مفيدة ويُعول عليها لصانعي السياسات في بلدان منفردة، وللمفاوضات والترتيبات الدولية المتصلة بالغابات وللجمهور بصفة عامة، مع القيام بدور رائد في الحوارات التي تجري بشأن الغابات، وتقديم الدعم للبلدان الأعضاء لتحسين الترتيبات المؤسسية وصكوك السياسات الخاصة بقطاع الغابات التي تستهدف تحسين سبل المعيشة لجميع الأطراف صاحبة المصلحة في الغابات، وخصوصاً الأكثر اعتماداً على الموارد الحرجية. وسوف يجري توسيع نطاق التعاون مع الشركاء في منظومة الأمم المتحدة والعديد من الجهات الدولية صاحبة المصلحة من أجل تشجيع تطبيق النهج والتكنولوجيات الجديدة في إدارة الغابات، وتحسين الأراضي المتدهورة، وصيانة التنوع البيولوجي، والتخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معه، وصيانة الحيوانات البرية وإدارة مستجمعات المياه.

النتائج التنظيمية

- هاء 1 - السياسات والممارسات التي تمس الغابات والحراجة تستند إلى معلومات حسنة التوقيت وموثوقة.
- هاء 2 - تعزيز السياسات والممارسات المتعلقة بالغابات من خلال التعاون والنقاش الدوليين.
- هاء 3 - تعزيز المؤسسات التي تنظم الغابات، وتحسين صنع القرار، بما في ذلك تشجيع أصحاب الشأن المعنيين على الاشتراك في إعداد السياسات والتشريعات المتعلقة بالغابات، ومن ثم تعزيز بيئة مواتية للاستثمار في الحراجة والصناعات الحرجية. وتحسين دمج الغابات في خطط وعمليات التنمية القطرية، مع مراعاة العلاقات المتبادلة بين الغابات واستخدامات الأراضي الأخرى.
- هاء 4 - الأخذ بالإدارة المستدامة للغابات والأشجار على نطاق أوسع للحد من إزالة الغابات وتدهورها، وزيادة مساهمة الغابات والأشجار في النهوض بسبل المعيشة والتخفيف من آثار تغير المناخ.
- هاء 5 - تعزيز القيم الاجتماعية والاقتصادية والمنافع التي تحققها الغابات والأشجار لسبل المعيشة، ومساهمة أسواق المنتجات والخدمات الحرجية في زيادة توفير مقومات البقاء الاقتصادي للغابات كخيار لاستخدام الأراضي.
- هاء 6 - بلورة القيم البيئية للغابات والأشجار الموجودة خارج الغابات والحراجة؛ والتنفيذ الفعال لاستراتيجيات المحافظة على التنوع البيولوجي للغابات وعلى مواردها الوراثية، والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، وإعادة تأهيل الأراضي المتدهورة، وإدارة المياه وموارد الحياة البرية.

الهدف الاستراتيجي واو - الإدارة المستدامة للأراضي، والمياه والموارد الوراثية وتحسين الاستجابة للتحديات البيئية العالمية التي تمس الأغذية والزراعة

الأهمية

يربط هذا الهدف بين تشجيع النهج الحكيمة المتعددة القطاعات، والمدخلات التقنية المهمة في الصكوك الإنمائية الدولية ودعمها من منظور ولاية المنظمة، وقاعدة معلومات ومعارف مُحسنة لكي تكون التنمية المستدامة للموارد الطبيعية بما يعود بالفائدة على الأجيال الحالية والمقبلة. وتعد الموارد الطبيعية (الأراضي، والمياه، والمناخ، والموارد الوراثية) والخدمات القائمة عليها أساسية بالنسبة لإنتاج الأغذية، والتنمية الريفية، وسبل المعيشة المستدامة. وتوجد فرص كثيرة للحد من الآثار السيئة لتغير المناخ من خلال تحسين المعرفة بالموارد الطبيعية في السياسات والممارسات الخاصة بالزراعة، والغابات، ومصايد الأسماك، وإدارتها. وتتطلب الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في سياق التنمية الريفية التعامل مع تخصصات تقنية محددة وكذلك اتباع نهج متعددة التخصصات والقطاعات لكي يمكن الحد من التنافس على الموارد الطبيعية.

النتائج التنظيمية

- واو 1 - ترويج البلدان وتطويرها للإدارة المستدامة للأراضي وتطويرها.
- واو 2 - تحسين البلدان لقدرتها على مواجهة ندرة المياه وتحسين إنتاجية المياه في النظم الزراعية على المستوى القطري ومستوى أحواض الأنهار بما في ذلك نظم المياه العابرة للحدود.
- واو 3 - تقوية السياسات والبرامج على المستويات القطرية والإقليمية والدولية لضمان صون التنوع البيولوجي للأغذية والزراعة والاستفادة منه بطريقة مستدامة والتقاسم العادل للمنافع المترتبة على استخدام الموارد الوراثية.
- واو 4 - وضع إطار دولي وتعزيز قدرات البلدان بشأن الحوكمة المسؤولة للحصول على الأراضي وضمان حيازتها وصلتها بالموارد الطبيعية الأخرى.
- واو 5 - تعزيز البلدان لقدراتها على معالجة التحديات البيئية الناشئة مثل تغير المناخ.
- واو 6 - تحسين فرص الحصول على المعارف المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية وإدارتها وتقاسمها.

الهدف الاستراتيجي زاي - تهيئة البيئة المواتية للأسواق من أجل تحسين سبل المعيشة والتنمية الريفية

الأهمية

تتأثر سبل المعيشة والتنمية الريفية بمدى استفادة صغار المنتجين بالفرص المتاحة في الأسواق، وبقيام الأسواق والمؤسسات بدورها بشكل فعال في بيئة متغيرة. وللمحد من الفقر وتلبية احتياجات التنمية والأمن الغذائي، يتعين أن تتوافر لصانعي السياسات القدرة على تحديد وتنفيذ السياسات المناسبة لتيسير استجابة القطاع الخاص، بما في ذلك صغار المنتجين، لطلبات السوق الجديدة والفرص المتاحة فيه. وهذا الهدف يلبي في المقام الأول حاجة الأعضاء والسلطات القطرية المعنية الواسعة إلى المدخلات الفنية والمعلومات والتحليلات (بما في ذلك تحديد الفرص) لخدمة صياغة السياسات واتخاذ القرارات في مواجهة ترتيبات وظروف الأسواق سريعة التغير وتأثيرها على التنمية الريفية. وتغطي النتائج التنظيمية الأربع تحقيق هذه النواتج في أربعة سياقات مختلفة داخل إطار سلاسل القيمة - مستوى المزرعة، وأسواق مستلزمات الإنتاج بما في ذلك الأراضي والعمالة، والصناعات الزراعية، والقيمة المضافة والأسواق الدولية.

النتائج التنظيمية

- زاي 1 - تحليلات وسياسات وخدمات ملائمة لتمكين المنتجين من تحسين قدرتهم على المنافسة والتنويع من خلال التوجه نحو مشروعات جديدة، وزيادة القيمة المضافة، وتلبية متطلبات السوق.
- زاي 2 - إدماج تهيئة فرص العمل الريفية وتنويع الدخل في سياسات وبرامج وشراكات التنمية الزراعية والريفية.
- زاي 3 - سياسات وأنظمة ومؤسسات قطرية وإقليمية تساعد على تحسين الآثار الإنمائية لمشروعات الأعمال الزراعية والصناعات الزراعية والمحد من الفقر.
- زاي 4 - وجود وعي متزايد لدى البلدان وقدرة على تحليل التطورات في الأسواق الزراعية الدولية، والسياسات التجارية، والقواعد التجارية لتحديد الفرص التجارية لصياغة سياسات واستراتيجيات تجارية ملائمة وفعالة.

الهدف الاستراتيجي حاء - تحسين الأمن الغذائي والتغذية

الأهمية

يمثل هذا الهدف جوهر ولاية المنظمة في مجال التحرر من الجوع بالنسبة للجميع، مع رفع مستويات التغذية، وتحسين الإنتاجية الزراعية، وتحسين معيشة سكان الريف والمساهمة في نمو الاقتصاد العالمي. ولتحقيق ذلك، ينبغي وجود فهم أفضل لانتشار الجوع، وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية وأسبابها الرئيسية، بما في ذلك من خلال عمليات التقييم والتحليلات التي تتسم بمزيد من العمق والتطلع إلى المستقبل. وهذا الهدف يلبي طلبات المساعدة في وضع وتنفيذ السياسات والبرامج والتدخلات التي توضع لتقوية القدرات القطرية والإقليمية والعالمية من أجل تطبيق إدارة أكثر فعالية في مجال الأمن الغذائي والتغذية، بما في ذلك من خلال دعم تحقيق الحق في الغذاء بشكل تدريجي. كما يستهدف بناء قدرة البلدان الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين على توليد البيانات والإحصاءات والحصول عليها وتحليلها من أجل تحديد أسباب انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. ويدعم هذا الهدف أيضاً توليد ونشر تحليلات المنظمة ونواتجها وخدماتها في مجالات الأمن الغذائي، والزراعة، والتغذية، والعمل مع البلدان الأعضاء والشركاء في التنمية من أجل تقوية قدرتها على تبادل المعارف اللازمة لوضع خطط عمل مناسبة وهادفة للحد من الفقر والجوع.

النتائج التنظيمية

- حاء 1 - وجود قدرة معززة لدى البلدان وغيرها من أصحاب الشأن على صياغة وتنفيذ ورصد سياسات واستراتيجيات وبرامج متنسقة تعالج الأسباب الجذرية للجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.
- حاء 2 - تعزيز البلدان الأعضاء وأصحاب الشأن الآخرين للجهاز الإداري للأمن الغذائي من خلال تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الأعمال التدريجي للحق في الغذاء الكافي في سياق الأمن الغذائي القطري وإصلاح لجنة للأمن الغذائي العالمي.
- حاء 3 - تعزز قدرة البلدان الأعضاء وأصحاب الشأن الآخرين على معالجة شواغل تغذوية محددة في مجالي الأغذية والزراعة.
- حاء 4 - تعزز قدرة البلدان الأعضاء وأصحاب الشأن الآخرين على توليد بيانات وإحصاءات وإدارتها وتحليلها والحصول عليها من أجل تحسين الأمن الغذائي وتحسين التغذية.
- حاء 5 - تحسّن حصول البلدان الأعضاء وأصحاب الشأن الآخرين على منتجات وخدمات تحليلات ومعلومات المنظمة بشأن الأمن الغذائي والزراعة والتغذية، وتعزز القدرة الذاتية على تبادل المعرفة.

الهدف الاستراتيجي طاء - زيادة القدرة على التأهب لحالات الطوارئ والتهديدات الغذائية والزراعية والاستجابة لها على نحو فعال

الأهمية

ازدادت مطالبة المجتمع الدولي للمنظمة لمساعدة الأعضاء والفئات الحساسة من السكان الذين يتعرضون لمخاطر الطوارئ وتعزيز قدرتهم على مواجهة حالات الطوارئ في المدى البعيد. ويعد هذا الهدف تعبيراً رئيسياً عن هذا الالتزام، والترويج لنهج شامل يقوم على الدعامات الثلاث لإدارة مخاطر الكوارث، وهي: التأهب لمواجهتها والوقاية منها والتخفيف من حدتها؛ والاستجابة لها؛ والانتقال من الإغاثة إلى التنمية. وتغطي كل نتيجة من النتائج التنظيمية إحدى هذه الدعامات.

النتائج التنظيمية

طاء 1 - انخفاض درجة تأثر البلدان بالأزمات والتهديدات والطوارئ من خلال تحسين التأهب وإدماج منع المخاطر والتخفيف من آثارها ضمن السياسات والبرامج والتدخلات.

طاء 2 - استجابة البلدان والشركاء على نحو أكثر فعالية للأزمات والطوارئ بتدخلات ذات صلة بالأغذية والزراعة.

طاء 3 - تحسُّن التحول والصلات بين حالات الطوارئ وإعادة التأهيل والتنمية لدى البلدان والشركاء

الهدف الاستراتيجي كاف - المساواة بين الجنسين في الحصول على الموارد والسلع والخدمات وصنع القرار في المناطق الريفية

الأهمية

يتناول هذه الهدف الثغرات المهمة في اتباع سياسات وقدرات ومؤسسات وبرامج أشمل إزاء الزراعة والتنمية الريفية لتحقيق المساواة بين الجنسين والمساواة الاجتماعية. كما أنه يساعد في إبراز هذا النهج في جميع الأهداف الاستراتيجية التي تتوخاها المنظمة.

النتائج التنظيمية

كاف 1 - إدماج تحقيق المساواة بين الجنسين في الريف في سياسات الأمم المتحدة وفي البرامج المشتركة للأمن الغذائي والتنمية الزراعية والريفية.

كاف 2 - زيادة قدرة الحكومات على إدماج قضايا المساواة بين الجنسين والمساواة الاجتماعية في برامج ومشروعات وسياسات الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية باستخدام إحصاءات مفصلة بحسب كل جنس على حدة وغير ذلك من المعلومات والموارد ذات الصلة.

كاف 3 - صياغة الحكومات لسياسات تراعي احتياجات المرأة وشاملة وتشاركية في ما يتعلق بالتنمية الزراعية والريفية.

كاف 4 - إظهار التزام من جانب المنظمة وموظفيها وقدرتها وقدرتهم على معالجة الأبعاد الجنسانية في عملهم.

الهدف الاستراتيجي لام - زيادة حجم وفعالية الاستثمارات العامة والخاصة في الزراعة والتنمية الريفية

الأهمية

يعكس هذا الهدف رغبة الأعضاء القوية وحتمية تصحيح أوضاع الاستثمارات غير الكافية في قطاعي الأغذية والزراعة. وهو يغطي مجموعة من الأنشطة الداعمة لتصميم برامج وعمليات استثمارية ملموسة وفعالة، لبناء القدرات على المستوى القطري، ولضمان استخدام التمويل العام المحدود في المجالات الرئيسية من أجل زيادة أثرها على الحد من الفقر وتحقيق الأمن الغذائي، وتحفيز التمويل من جانب القطاع الخاص. وفي شراكة مع البلدان الأعضاء، سيقع التركيز على زيادة جدوى الاستثمارات في مجالات الأمن الغذائي، والزراعة والتنمية الريفية، وتحديد الحواجز أمام الخيارات الاستثمارية من خلال وضع السياسات والاستراتيجيات وإقامة المؤسسات المناسبة. والغرض من ذلك هو إيجاد بيئة مواتية للاستثمارات العامة والخاصة، والامتثال للضوابط الوقائية الاجتماعية والبيئية، وصياغة برامج ومشروعات الاستثمار العامة والخاصة طبقاً لأحدث الطرق، ورصد وتقييم النتائج في الوقت المناسب وبطريقة شاملة. وسوف تُصمم التدخلات بالشكل الذي يساعد على تحسين صلاحية واستمرارية خطط الاستثمار عن طريق تمكين الأطراف الفاعلة في القطاعين العام والخاص على المستوى الوطني من القيام بالدور الرئيسي في تحريك التنمية. وسوف تُبذل جهوداً أيضاً لمعالجة النقص في الاستثمار في مجالات الأمن الغذائي، والزراعة والتنمية الريفية التي ظهرت خلال السنوات العشرين الماضية، والذي يؤثر تناقصه بدرجة حادة على تنفيذ إطار العمل الشامل وتحقيق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية.

النتائج التنظيمية

- لام 1 - زيادة إدراج استراتيجيات وسياسات الاستثمار في الأغذية والتنمية الزراعية والريفية المستدامة في الخطط والأطر الإنمائية الوطنية والإقليمية.
- لام 2 - تعزيز قدرات منظمات القطاعين العام والخاص على تخطيط وتنفيذ وتعزيز استدامة عمليات الاستثمار في الأغذية والتنمية الزراعية والريفية المستدامة.
- لام 3 - وضع تمويل ضمان جودة برامج الاستثمار للقطاعين العام والخاص بما يتفق والأولويات والمتطلبات الوطنية.

الهدف الوظيفي خاء – التعاون الفعال مع الدول الأعضاء وأصحاب الشأن

الأهمية

تعتمد المنظمة على مجموعة من الخدمات التي يتم تقديمها داخل المنظمة وبالتعاون مع الأعضاء والشركاء الخارجيين، لكي يمكن تحقيق النتائج. والكثير من هذه الخدمات يتجاوز نطاق القدرات الإدارية، ويتلامس مع العناصر التي تتصل اتصالاً مباشراً بتحديد التوجه الاستراتيجي، والاستفادة من الميزة النسبية التي تتمتع بها المنظمة وتوجيه عمليات المنظمة برمتها والإشراف عليها. ويجسد هذا الهدف الوظيفي هذه الخدمات ويوفر البيئة المواتية التي بدونها لا يمكن للمنظمة أن تحقق بشكل فعال النتائج التنظيمية التي تنص عليها الأهداف الاستراتيجية.

النتائج التنظيمية

حاء 1 – برامج فعالة لتحديد الاحتياجات التي يوليها الأعضاء أولوية، وتدبير الموارد اللازمة لها، ورصدها ورفع التقارير عنها على كل من المستوى العالمي والإقليمي والقطري.

حاء 2 – أداء وظائف المنظمة الرئيسية بشكل فعال ومناسق وتمكينها من أداء الخدمات المتصلة بتحقيق النتائج التنظيمية.

حاء 3 – الشراكات والتحالفات الرئيسية التي تُعزز وتكمل عمل المنظمة وشركائها.

حاء 4 – التوجيه الفعال للمنظمة من خلال تعزيز الحوكمة والإشراف.

الهدف الوظيفي ذال – الإدارة الكفؤة والفعالة

الأهمية

ينص هذا الهدف الوظيفي على زيادة كفاءة وفعالية الإدارة في تسيير أعمال المنظمة. وهو يحدد التحسينات المتوقعة في الخدمات التي يتم تقديمها لجميع الوحدات التنظيمية في مجالات المالية، والموارد البشرية والخدمات الإدارية وخدمات مرافق البنية التحتية. وسوف يسمح ذلك بتحسين عمليات رصد الخدمات الإدارية والتكاليف المتصلة بها وتقديم التقارير بشأنها، واستمرار تحسين مستويات الخدمة وتحديد الوفورات الممكنة والمكاسب المترتبة على زيادة الكفاءة. كما أن هذا الهدف سوف يحدد الميزانية الإدارية.

النتائج التنظيمية

- ذال 1 – الاعتراف بأن خدمات الدعم التي تقدمها المنظمة موجهة نحو الزبائن وفعالة وكفوءة وتُدار بطريقة جيدة.
- ذال 2 – الاعتراف بالمنظمة كمصدر للمعلومات الشاملة والدقيقة والهامة بشأن الإدارة.
- ذال 3 – الاعتراف بالمنظمة كمستخدم ينفذ أفضل الممارسات في إدارة الأداء والموظفين، والتزامها بتنمية قدرات موظفيها، واستفادتها من تنوع قوة العمل الموجودة لديها.

خامساً - الوظائف الرئيسية

74 - تعتمد الوظائف الرئيسية الثماني على المزايا النسبية التي تتمتع بها المنظمة، ومن المقرر تطبيقها على جميع المستويات: العالمية، والإقليمية والقطرية. وسوف توضع بشأنها استراتيجيات مفصلة لضمان التناسق بين النهج، والتعاون بين الوحدات التنظيمية، والاستفادة المتبادلة والحرص على التفوق. وهذه الوظائف الرئيسية مبنية بإيجاز في ما يلي، وتوجهاتها الاستراتيجية الرئيسية مشروحة في الخطة المتوسطة الأجل.

الوظيفة الرئيسية (أ) - رصد وتقييم الاتجاهات والتطلعات الطويلة والمتوسطة الأجل

75 - يتطلع الأعضاء إلى أن تواصل المنظمة استعراض الاتجاهات، والقضايا والتحديات التي تندرج ضمن مجالات ولايتها وأن تقترح السياسات والحلول اللازمة لمواجهتها. وقد تم تجميع النتائج الرئيسية، وسوف يستمر تجميعها، لتكون بمثابة نقاط مرجعية للمخططين، وصانعي السياسات والوكالات الإنمائية الشريكة. وتشمل الأعمال التي ستجري في إطار هذه الوظيفة الرئيسية عمليات التقييم والدراسات المنظرية التي تغطي مجالاً واسعاً من الموضوعات وتستخدم على نطاق واسع في تحديد أهداف السياسة الدولية كما حدث في الماضي القريب لدى تحديد الهدف من مؤتمر القمة العالمي للأغذية أو الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية؛ كما تتضمن الدراسات والتوقعات التي تجريها المنظمة الكثير من عمليات التقييم الفنية، وخصوصاً توقعات الفريق الدولي المعني بتغير المناخ، والبنك الدولي والمنظمات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة.

الوظيفة الرئيسية (ب) - جمع المعلومات، والمعارف والإحصاءات وتقديمها

76 - يمثل جمع المعلومات، والمعارف والإحصاءات وتقديمها جوهر ولاية المنظمة، وتشمل الأعمال التي ستجري في إطار هذه الوظيفة الرئيسية: كيف يمكن لاتباع نهج منسق ومتناسق إزاء المعلومات والمعارف أن يحقق قيمة مضافة من خلال برامج المنظمة والتعاون مع الشركاء؛ ومواصلة تحسين أداء المنظمة كمنظمة معارف؛ وضمان التآزر بين الأفراد، والعمليات والتكنولوجيا. كما يتصل بما يلي: تقديم الدعم للبلدان، وخصوصاً تحسين قدرة البلدان على جمع وتصنيف، وتحليل، وتخزين، وتوزيع الإحصاءات والمعلومات الأخرى المناسبة في الوقت المناسب عن الأغذية والزراعة، بما في ذلك مصائد الأسماك والغابات،؛ ومواصلة الجهود لتطوير قواعد البيانات الإحصائية العامة لدى المنظمة، وتطوير مستودع للبيانات الإحصائية في إطار المستودع العام للبيانات والمعلومات الفنية، لكي يمكن تحسين التكامل بين المعلومات الإحصائية المتاحة داخل المنظمة.

الوظيفة الرئيسية (ج) - وضع الصكوك، والقواعد والمعايير الدولية

77 - توقع دستور المنظمة (المادتان الأولى والرابعة عشرة) دوراً رئيسياً للمنظمة باعتبارها منتدى محايداً للأعضاء للتفاوض بشأن الصكوك الدولية. وهذه الوظيفة الرئيسية تيسر وتدعم جهود الحكومات في وضع الصكوك القانونية الإقليمية والدولية في تحسين تنفيذ الالتزامات القطرية المترتبة عليها. كما تقدم المنظمة الدعم للأعضاء من خلال وضع القواعد والمعايير والمبادئ التوجيهية الطوعية؛ وكذلك في وضع وتنفيذ الصكوك المعترف بها دولياً، والمعايير وخطط العمل. وسوف تسعى هذه الوظيفة الرئيسية إلى تلبية الطلبات المهمة للحصول على المشورة في صياغة التشريعات القطرية ذات الصلة (القوانين الأساسية والقواعد التنظيمية) ثم إصدارها، مع مراعاة ضرورة تعاون الإدارة العامة والقطاع الخاص بطريقة مفيدة للطرفين.

الوظيفة الرئيسية (د) - السياسات، والخيارات الاستراتيجية والمشورة

78 - ترتبط هذه الوظيفة الرئيسية بالوظائف الرئيسية الأخرى. وهي تسعى إلى تلبية الطلب المتزايد على المساعدة في المجالات التي تندرج ضمن ولاية المنظمة. وسوف تقوم المنظمة بتحديد الخيارات الخاصة بالسياسات والاستراتيجيات استناداً إلى القرائن المتاحة وتقييم الاتجاهات في مجالات الأمن الغذائي والزراعة، ومصايد الأسماك والغابات. وتشمل المساعدات في مجال السياسات ما يلي: تقديم المشورة في مجال السياسات والمجالات التشريعية، وبناء القدرات المتصلة بصياغة السياسات وتنفيذها، وتقوية المؤسسات وإعادة الهيكلة، والمعلومات القطرية، وتجميع المعلومات الخاصة بالسياسات ورصدها، وتحديد أولويات الأعضاء الخاصة في ما يتعلق بوضع برنامج ميداني فعال.

الوظيفة الرئيسية (هـ) - الدعم الفني من أجل تشجيع نقل التكنولوجيا وبناء القدرات

79 - وتشمل هذه الوظيفة الرئيسية مراعاة ثلاثة أبعاد رئيسية هي: البيئة المواتية، والمؤسسات، والأفراد، مع تعامل التدخلات بشكل مثالي مع هذه الأبعاد الثلاثة. ويغطي ذلك نوعين من القدرات هما: *القدرات الفنية* على تنفيذ المهام المطلوبة بطريقة تساعد على تكثيف الإنتاج بطريقة مستدامة، وإدارة الموارد وأخيراً تحسين الأمن الغذائي؛ و*القدرات الوظيفية* في مجالات السياسات، والمعارف، وإقامة الشراكات والتنفيذ/الوفاء. وهذه الوظيفة الرئيسية تتسق مع المناهج الجديدة لتنمية القدرات بحيث توضع الأنشطة الخاصة ببناء أو تنمية القدرات تماماً في إطار مؤسسي داخل النظم والإجراءات القائمة، وتكون النظم والأدوات والمبادئ التوجيهية الإدارية متاحة، مع إدراج الممارسات الجيدة ضمن أدوات البرمجة في المنظمة، وتطوير آليات فعالة للمتابعة وتقديم التقارير، وتراعي نظم الموارد البشرية المحسنة النهج الجديدة المطبقة في المنظمة.

الوظيفة الرئيسية (و) - الدعوة والاتصال

80 - يحقق تطبيق هذه الوظيفة الرئيسية نتائج أوسع من بينها إحداث تأثير دائم للسياسات القائمة على أسس علمية التي تروج لها المنظمة، وكذلك تعزيز الاستثمار في الزراعة والتنمية الريفية. وبالإضافة إلى ذلك، فإنها تدعم التوصل إلى توافق في الآراء على المستوى العالمي بالنسبة للأهداف الطموحة ولكنها واقعية في ما يتعلق باستئصال الجوع؛ وتعزيز وضع المنظمة كنقطة مرجعية ومصدر موثوق للمعلومات التقنية في الحوارات العالمية بشأن التخفيف من حدة الجوع والقضايا الأخرى المتصلة بالزراعة، والغابات، ومصايد الأسماك، والثروة الحيوانية والتنمية الريفية؛ وزيادة الوعي بالمساهمات الملموسة في العملية الإنمائية، وكذلك في عمليات الإغاثة بعد حدوث الطوارئ، وإعادة التأهيل والانتقال إلى التنمية.

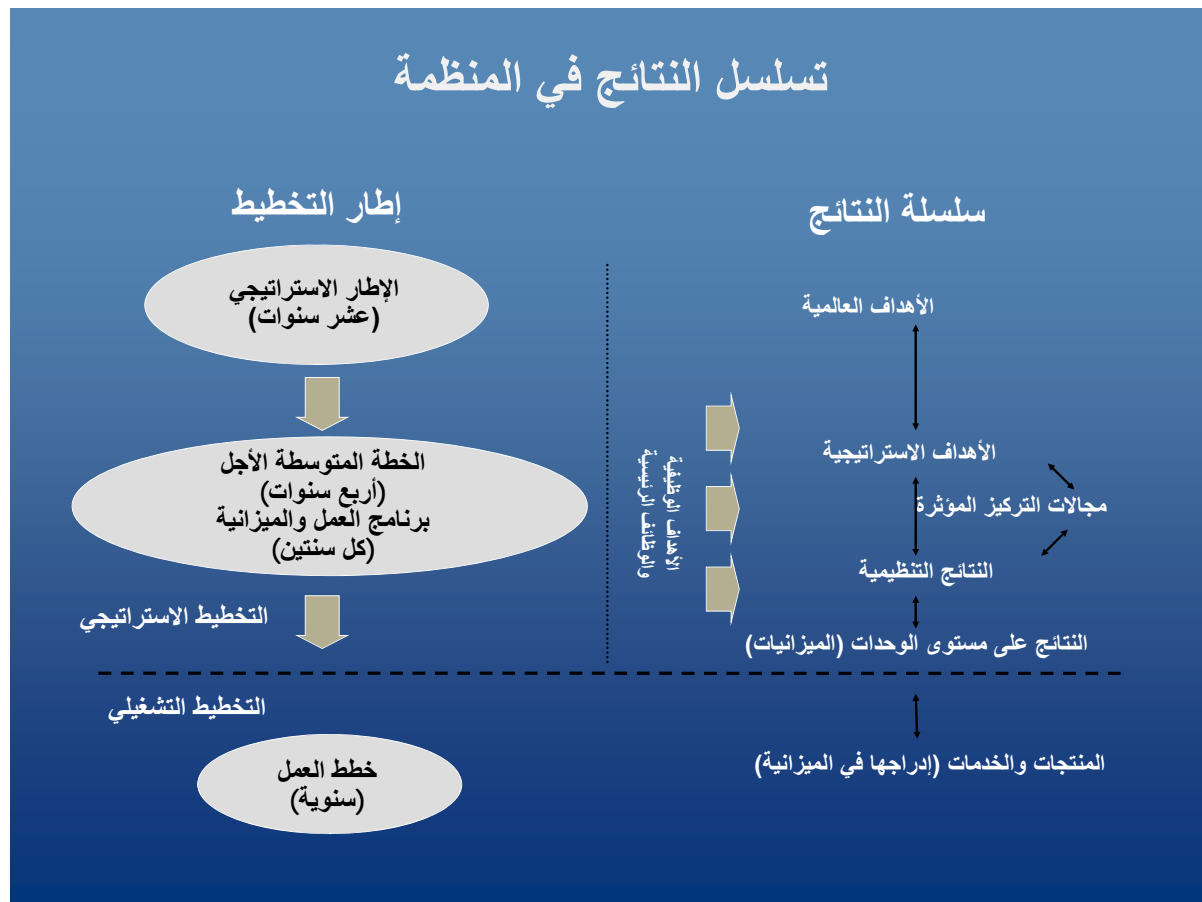
الوظيفة الرئيسية (ز) - الجمع بين التخصصات المختلفة والابتكار

81 - تُمكن النهج القائمة على الجمع بين التخصصات وتصميم البرامج المشتركة بين القطاعات من إحداث التأثير أو تحقيق نواتج لا يمكن أن تحققها وحدة واحدة تعمل في معزل عن غيرها. ويعد التدفق المنتظم للابتكارات - بشرط خضوعها لاختبارات جيدة وقبولها من الجهات التي يعينها الأمر أكثر من غيرها - من المكونات الرئيسية لجهود التطور المستمرة المطلوبة من أي مؤسسة. وهذه الوظيفة الرئيسية تدعم النظام الجديد القائم على النتائج في المنظمة، وخصوصاً الأهداف الاستراتيجية والتنظيمية والنتائج التنظيمية المترتبة عليها، التي تتوقع حدوث تفاعل مستمر بين التخصصات والجمع بينها.

الوظيفة الرئيسية (ح) - الشراكات والتحالفات

82 - من الواضح أن قيادة المنظمة في الجهاز الإداري الدولي للمسائل المتصلة بالزراعة والتنمية الزراعية تتطلب حشد أفضل المعارف والقدرات المناسبة. وهذه المعارف والقدرات لا توجد في المنظمة فقط، ولذلك ينبغي إنشاء صلات تعاون فعالة مع المؤسسات المختلفة من أجل دعم الأهداف المشتركة. وسوف تزداد قدرة المنظمة على الوفاء بولايتها عن طريق الشراكات مع: المنظمات الأخرى داخل منظومة الأمم المتحدة، ومؤسسات البحوث ومؤسسات التمويل الدولية، والكيانات الحكومية الدولية والمنظمات الإقليمية، ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص. وسوف تدعم هذه الوظيفة الرئيسية الشراكات والتحالفات التي تدخل فيها المنظمة من أجل تحسين الأداء التقني، وإقامة تعاون أفقي في إعداد البرامج الاستراتيجية والتشغيلية، أو التمويل أو الدعوة، كما ستسمح للمنظمة بتحسين التعاون مع المنتفعين النهائيين بخدماتها.

الملحق 1



الملحق 2

الجدول الزمني لمدخلات الأجهزة الرئاسية المراقبة بموجب نظم البرمجة، والميزنة والرصد القائم على النتائج، بعد إصلاح هذه النظم

العملية		السنة الأولى				السنة الثانية			
		الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع
التخطيط	تنفيذ الاستعراض الأداء الإطار الاستراتيجي (كل فترتين ماليتين)	RC	PC/FCCL	TC	PC/FC CL	EB PC/FCCL	CONF		PC/FCCL
	الخطة المتوسطة الأجل - برنامج العمل والميزانية (الفترة المالية التالية)	مدخلات بشأن الأولويات				استعراض / موافقة			
التنفيذ الرصد	استعراض التنفيذ والتعديل الفترة المالية الحالية								
	النتائج (الفترة المالية السابقة)							تعديل	
التقييم	التأثير								

RC: المؤتمر الإقليمي	TC: اللجنة الفنية التابعة للمجلس	PC: لجنة البرنامج	FC: لجنة المالية	CL: المؤتمر الإقليمي 2 المجلس
MTP: الخطة المتوسطة الأجل	PWB: برنامج العمل والميزانية	EB: من خارج الميزانية		